رسالة الجامعة

RISALAT AL-JAMEAH

الخبر..ومنصة الحدث

الأحد 9 ربيع الثاني 1448هـ - الموافق 20 سبتمبر 2026م | أول صحيفة جامعية في المملكة العربية السعودية | العدد 1563 | 16 صفحة

سمو رئيس مجلس الإدارة يوجه كلمة لمنسوبي الجامعة

التفاصيل صـ 3

د.الجابري: الطبيب المتميز يُبنى بالمعرفة والإنسانية لا بالمعدل وحده

11

طلبة القانون يرسمون ملامح مستقبل المهنة

12

د. عبدالله العتيبي: الحياة جامعة بحد ذاتها وكل يوم يمر عليك بمثابة درس وعبرة تستفيد منها

13

تصفح أخبار الجامعة باللغتين الإنجليزية والصينية

14-15

عام الذكاء الاصطناعي
THE YEAR OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE 2026

كلية الطب تكرّم منسوبي مركز الامتحانات والتقييم

رسالة الجامعة
التحرير

كرّم عميد كلية الطب أ. د. بندر بن ناصر الجفن، رئيس مركز الامتحانات والتقييم أ. د. هاني تمساح ومنسوبي المركز، تقديراً لجهودهم خلال العام الأكاديمي الماضي، بحضور وكيلة الكلية للشؤون الأكاديمية أ. د. منى بنت محمد سليمان؛ جاء ذلك خلال الاجتماع الأول لمركز الامتحانات والتقييم الذي عُقد مؤخرا، في قاعة اجتماعات مجلس الكلية (القديم) في كلية الطب.

وأكد الجفن في بداية الاجتماع أن مركز الامتحانات والتقييم من أولويات الكلية؛ مشيراً إلى أن الغاية من الاختبارات لا تتوقف عند قياس الدرجات، وإنما في ما تقدمه من تغذية راجعة تساعد على مراجعة المنهج وتطويره، وتحسين مخرجات الكلية التعليمية؛ مؤكداً أهمية تطبيق الأساليب الحديثة في التقييم، ومعالجة الملاحظات وتحسين الممارسات بصورة مستمرة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في تطوير الإجراءات الاختبارية، بما يخدم جودة الاختبار ودقته، مع بقاء المراجعة الأكاديمية والمسؤولية المهنية بيد أعضاء هيئة التدريس.

وأوضح د. الجفن أنّ أداء طلبة الكلية وخريجيها في اختبارات الجهات المهنية المستقلة ومنها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية يمثل مؤشراً مهماً لقياس كفاءة البرامج التعليمية؛ منوهاً بما يحققه طلبة الكلية من مستويات متميزة؛ مثمناً ما يقدمه المركز من جهود في خدمة العملية التعليمية بالكلية.

وناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات المرتبطة ببداية العام الأكاديمي، شملت متابعة الانضباط الأكاديمي، وخطط الاختبارات المرسلة إلى الأقسام والطلبة، ومتابعة مستجدات اختبارات الكلية؛ كذلك استعرض المشروعات التطويرية للمركز، ومنها التوسع في الاختبارات غير الورقية، والتحول الرقمي في اختبارات الاختيار من متعدد.

وتناول العرض التنفيذي للمركز الاستفادة من بنك الأسئلة المنظم الذي يضم أكثر من 20 ألف سؤال، لتحسين جودة الأسئلة ومواءمتها مع مخططات الاختبارات ومخرجات التعلم، إلى جانب دراسة استخدام الذكاء الاصطناعي في مراجعة الأسئلة ورصد التكرار ومواطن الضعف، وتنظيم إجراءات تسليم أسئلة الاختبارات، واستكمال متطلبات المخططات الاختبارية وربطها بمخرجات التعلم، ورفع جاهزية الكوادر، بما يدعم دقة النتائج وسرعة إعداد التقارير.

يأتي ذلك ضمن جهود كلية الطب لتطوير أعمال مركز الامتحانات والتقييم، ورفع كفاءة الإجراءات الاختبارية بما يدعم جودة العملية التعليمية.

حزمة دورات تدريبية بكلية "العلوم الإنسانية"

الدورات التدريبية لوحدة تطوير المهارات
في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
للفصل الدراسي الأول لعام ١٤٤٨هـ
طلبة الدراسات العليا
الاثنين 2026/8/24
استخدام البرامج المختلفة في البحث العلمي
د. نهائي الهفنو
حضوري 12-2م
طالبات البكالوريوس
الأحد 2026/9/20
(spss) التحليل الإحصائي
أسلمي وباغ
حضوري 9ص-11ص
الموهوبات
الاثنين 2026/9/21
الذكاء الاصطناعي في كتابة وإعداد التقارير الإدارية
د. فهيمة مريشيد
حضوري 2-12 م
طالبات البكالوريوس
الاثنين 2026/10/5
كيف نحلل الإعلام الرقمي؟
د. آلاء باهبري
حضوري 12-1م
أعضاء هيئة التدريس
الثلاثاء 2026/10/27
توصيف البرامج والمقررات وطباعة دفتر التعلم وقياسها
أ.د. خالد بسندي
عن بعد 12:30-2:30م
رسالة الجامعة
التحرير

أطلقت وحدة تطوير المهارات بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية حزمة من البرامج والدورات التدريبية المجانية المتخصصة للفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٤٤٨هـ. وتتضمن الخطة التدريبية مجموعة متنوعة من الدورات الموجهة إلى طلبة البكالوريوس والدراسات العليا، والموظفين، وأعضاء هيئة التدريس، بما يلبي احتياجات الفئات المستهدفة ويرتبط بمتطلبات البيئة الجامعية وسوق العمل.

وتشمل البرامج التدريبية المقدمة عددًا من الموضوعات المتنوعة، من أبرزها: استخدام المناهج المختلطة في البحث العلمي، والتحليل الإحصائي (SPSS)، وتحليل الإعلام الرقمي، والذكاء الاصطناعي في كتابة وإعداد التقارير الإدارية، والإرشاد الأكاديمي والمهني لدعم الطلبة، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تتضمن الخطة برامج متخصصة لأعضاء هيئة التدريس، من بينها إعداد الجدول الدراسي ومعالجة أوضاع التسجيل، وتوصيف البرامج والمقررات ونواتج التعلم وقياسها، إلى جانب برامج موجهة لطلبة البكالوريوس تتناول مهارات الكتابة الإعلامية وتسويق الذات.

افتتاح مؤتمر «الجوانب القانونية للحوكمة: تكامل القطاعات»

رسالة الجامعة
التحرير - تصوير: عبدالمجيد الجمعة

افتتح سعادة أ. د. علي بن محمد مسملي، رئيس الجامعة المكلف، مؤتمر «الجوانب القانونية للحوكمة: تكامل القطاعات»، والذي تنظمه كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود، بالتزامن مع اليوم العالمي للقانون، بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة، والقيادات والمختصين والأكاديميين والباحثين والطلاب والمهتمين بالشأن القانوني والمؤسسي.

وأكد رئيس الجامعة المكلف أن المؤتمر يأتي في ظل التطور التشريعي والتنظيمي المتسارع الذي تشهده المملكة، تماشيًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، مشيرًا إلى أهمية الحوكمة في رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز الشفافية والمساءلة وجودة الأداء، إلى جانب أهمية التكامل بين القطاعات العام والخاص وغير الربحي ضمن أطر قانونية وتنظيمية واضحة. وأوضحت عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الدكتورة نورة بنت عبدالرزاق الدرع أن المؤتمر يناقش الجوانب القانونية والتطبيقية للحوكمة، ويجمع بين الحوار والتدريب من خلال 3 جلسات حوارية، و9 متحدثين، و5 ورش عمل بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والمتخصصة، مشيرة إلى تسجيل نحو 1200 طالب وطالبة، مع توقع حضور يقارب 2000 زائر.وأشارت إلى أن المؤتمر جاء ثمرة عمل مؤسسي وتخطيط امتد قرابة عام، بهدف تقديم محتوى نوعي ومخرجات ذات أثر تطبيقي، وتعزيز دور الكلية في تمكين الطلبة وإثراء المسار القانوني والمؤسسي.

بدورها، أكدت رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الدكتورة أصايل بنت أحمد العوهلي أن الحوكمة تتباين نماذجها وتطبيقاتها بحسب طبيعة القطاع وأهدافه، مبينة أن المؤتمر يتناول الحوكمة من منظور قانوني، بما يسهم في فهم أطرها التشريعية والتنظيمية وتطوير ممارساتها بما يعزز التكامل بين القطاعات. ويأتي تنظيم المؤتمر ضمن جهود كلية الحقوق والعلوم السياسية في إثراء الحراك القانوني والمؤسسي، وتعزيز الحوار بين الأكاديميين والممارسين وصناع القرار، بما يدعم تطوير منظومة الحوكمة ويواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030.

أكثر من 50 خدمة و80 ناديًا في المعرض التعريفي للطالبات

رسالة الجامعة
التحرير

افتتحت عمادة شؤون الطلاب، مؤخراً، فعاليات المعرض التعريفي بالخدمات الطلابية بالمدينة الجامعية للطالبات، بحضور أ. د. سارة بن سعيد، مستشارة سعادة رئيس الجامعة والمشرف العام على المدينة الجامعية للطالبات، و د. نورة الكبيسي وكيلة عمادة شؤون الطلاب بفرع الطالبات. وذلك بهدف تعريف الطالبات بمنظومة الخدمات والبرامج والمبادرات المقدمة لهن، وتعزيز استفادتهن منها بما يسهم في إثراء تجربتهن الجامعية.

استعرض المعرض أكثر من 50 خدمة طلابية، و20 برنامجًا ومبادرة طلابية، و80 ناديًا طلابيًا، إلى جانب مجموعة من الأركان التفاعلية والترفيهية، التي تتيح للطالبات التعرف على الخدمات والفرص المتاحة لهن، والتواصل المباشر مع الجهات المعنية بشؤونهن. وشهد المعرض حضورًا لافتًا من الطالبات، وتفاعلاً ملحوظًا مع مختلف الأركان والبرامج والفعاليات المصاحبة. كما تضمن المعرض تدشين منصة «روّاد»، إلى جانب عدد من الفعاليات والمسابقات المصاحبة، التي تتضمن جوائز قيّمة برعاية شركة هونر، إضافة إلى مشاركة «مكعب» راعيًا مميزًا للمعرض. وكان لـ«مقهى KSU للحوار» حضورٌ مميز وفاعل ضمن فعاليات المعرض، حيث أتاح للطالبات مساحة للحوار المباشر مع عدد من أعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية، في لقاءات أسهمت في إثراء تجربتهن، وفتحت لهن آفاقًا جديدة للاستفادة من الخبرات والتجارب الجامعية.

وتناول الحوار عددًا من المحاور المرتبطة بالمسار الأكاديمي والمهني، وتطوير المهارات، والتفاعل الرقمي، وخدمات الطالبات ذوات الإعاقة، بما يعزز التواصل والحوار، ويفتح مجالاً أوسع أمام الطالبات لإيصال أصواتهن والمشاركة في تطوير تجربتهن الجامعية.

وتأتي إقامة المعرض التعريفي في إطار حرص عمادة شؤون الطلاب على تعزيز التواصل مع الطالبات، وتعريفهن بالخدمات والبرامج والمبادرات والأندية المتاحة، وتمكينهن من الاستفادة منها بما يدعم مسيرتهن الأكاديمية والطلابية، ويسهم في إثراء تجربتهن الجامعية.

"شؤون المكتبات" تنظم ورشة «المعايير الأخلاقية والمهنية»

رسالة الجامعة
التحرير

في إطار جهودها المستمرة في تطوير مهارات منسوبي الجامعة، ورفع مستوى الوعي بالممارسات المهنية وتعزيز جودة الأداء المؤسسي، نظّمت وحدة تطوير المهارات بعمادة شؤون المكتبات مؤخراً، ورشة تدريبية بعنوان «المعايير الأخلاقية والمهنية والقانونية في التدقيق الداخلي وتطبيقاتها العملية»، وقدّمتها الأستاذة غدير سعد القصيمي.

هدفت الورشة إلى تعزيز المعرفة بالمفاهيم والمبادئ المرتبطة بالتدقيق الداخلي، والتعريف بالمعايير الأخلاقية والمهنية والقانونية ذات الصلة، إلى جانب تنمية قدرة المشاركين على تطبيق تلك المعايير في بيئة العمل، بما يسهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية وتحسين جودة ممارسات التدقيق الداخلي وفق أفضل الممارسات المهنية.

وتناولت الورشة مفهوم الأخلاقيات المهنية وأهميتها في أعمال التدقيق الداخلي، مع استعراض أبرز المبادئ والقيم التي ينبغي أن يتحلى بها الممارس المهني، إلى جانب التعريف بمدونة أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي، وما تتضمنه من مبادئ تعزز النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة المهنية، بما يدعم الثقة في أعمال التدقيق ونتائجها.

كما استعرضت الورشة المعايير المهنية الدولية للتدقيق الداخلي والإطار المهني الدولي للممارسة المهنية (IPPF)، ودورها في تنظيم وتطوير أعمال التدقيق الداخلي، إضافة إلى تناول الإطار القانوني المرتبط بممارسة التدقيق الداخلي، ومسؤوليات المدقق والالتزامات المهنية التي ينبغي مراعاتها أثناء تنفيذ مهامه. كما تطرقت الورشة إلى أفضل الممارسات والإرشادات المساندة لتطبيق المعايير المهنية والأخلاقية والقانونية، وأهمية الالتزام بها في تعزيز جودة أعمال التدقيق الداخلي ورفع مستوى الموثوقية والشفافية، فضلاً عن دورها في دعم بيئة العمل المؤسسية وتحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وتأتي إقامة هذه الورشة ضمن برامج وحدة تطوير المهارات بعمادة شؤون المكتبات الرامية إلى تقديم برامج تدريبية نوعية ومتخصصة، تسهم في تطوير المعارف والمهارات المهنية لمنسوبي الجامعة، وتعزيز قدرتهم على مواكبة المستجدات المهنية والتقنية، بما يدعم تحقيق مستهدفات التطوير المؤسسي والارتقاء بمستوى الأداء وجودة العمل.

كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة

الزملاء والزميلات منسوبو الجامعة..

أبنائي الطلَّاب والطَّالبات..

أتقدم باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس إدارة جامعة الملك سعود بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظهما الله، على ما تحظى به جامعة الملك سعود من دعم كريم واهتمام مستمر، وعلى الثقة التي نعتز بها ونستشعر معها عظم المسؤولية.

تعتزُّ جامعة الملك سعود بأنَّها صرح وطني عريق أسهم على مدى عقود في مسيرة التنمية من خلال بناء الإنسان، وإعداد القيادات والكفاءات، وإنتاج المعرفة، وخدمة المجتمع والتنمية الوطنية. وما حققته الجامعة من منجزات هو ثمرة جهود متراكمة لأجيال من القيادات وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والموظفين والطلاب والخريجين، الذين صنعوا معًا مكانتها وحضورها الفاعل في مسيرة التنمية الوطنيَّة التي أسهم فيها بجدارة أعضاء هيئة التدريس وخريجو الجامعة في مختلف المجالات.

ومع بدء أعمال مجلس الإدارة في دورته الجديدة، فإننا ننطلق من هذا الإرث مستندين إلى ما تحقق، ومقدّرين جهود مجلس الإدارة في دورته السابقة وما أسهم به في ترسيخ الأسس وبناء الممكنات وتعزيز مسيرة التحول المؤسسي للجامعة.

تتجه أولوياتنا إلى مواصلة تطوير المنظومة المؤسسية وترسيخ الحوكمة ورفع كفاءة الأداء، بما يمكّن الجامعة من التركيز على رسالتها الأساسية في التعليم والبحث والابتكار، ويعزز قدرتها على استقطاب الكفاءات والمواهب، ويهيئ بيئة أكاديمية وبحثية قادرة على المنافسة وصناعة الأثر.

ونؤمن أن قيمة الجامعة لا تقاس بما تنتجه من معرفة فحسب، بل بما تحدثه هذه المعرفة من أثر في الإنسان والمجتمع والاقتصاد؛ من خلال هيئة تدريس مبدعة في المعرفة والتعليم، وخرِّيج قادر على الإسهام والقيادة، وبحث عِلمي يعالج الأولويات والتحديات، وابتكار ينتقل من المختبر إلى التطبيق، وشراكات توسع أثر الجامعة محليًا وعالميًا. ويتطلَّب طموح الجامعة أن نحافظ على ما يميزها، مع السعي المستمر إلى التطوير ورفع الجودة والتميز، بما يرسخ رسالة الجامعة ويدعم أولوياتها الاستراتيجية.

سيكون مجتمع الجامعة شريكًا أساسيًا في هذه المسيرة؛ فأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثون والموظفون والخريجون هم جوهر الجامعة، ومن خلال طاقاتهم وأفكارهم وطموحاتهم تتحول الخطط إلى نتائج والمنجزات إلى أثر مستدام. وستعنى مسؤوليتنا في مجلس الإدارة بدعم الجامعة وتمكينها من تحقيق تطلعات القيادة، وتعزيز مكانتها بين الجامعات الرائدة، وبناء منظومة مؤسسية قادرة على التطور المستمر والاستجابة لمتطلبات المستقبل، والتحول المؤسسي، مع المحافظة على هويتها ورسالتها الوطنية.

نسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير الجامعة والوطن، وأن تواصل جامعة الملك سعود مسيرتها صرحًا للعلم والمعرفة، ومنصةً لصناعة الكفاءات والأفكار من أجل حاضر المملكة ومستقبلها.

رئيس مجلس الإدارة

عبد العزيز بن محمد بن عياف

مجلس إدارة جامعة الملك سعود يبدأ أعماله بعد إعادة التشكيل

المجلس يؤكد دعم التحول المؤسسي وتعزيز تنافسية الجامعة أكاديميًا وبحثيًا

رسالة الجامعة
واس

عقد مجلس إدارة جامعة الملك سعود، اجتماعه الأول بعد إعادة تشكيله، برئاسة صاحب السمو الأمير الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن عياف، في خطوة تدشن مرحلة جديدة من العمل المؤسسي تستهدف مواصلة تطوير الجامعة وتعزيز دورها الأكاديمي والبحثي والوطني.

واستهل سمو رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بالتعبير عن بالغ الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظهما الله، على ما تحظى به جامعة الملك سعود من دعم واهتمام أسهما في تطوير مسيرتها وتعزيز قدراتها ومكانتها.

وأكد سموه أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة البناء على ما حققته الجامعة، والعمل على تطوير منظومتها المؤسسية والأكاديمية بما يواكب تطلعات القيادة ومستهدفات التنمية الوطنية، ويدعم قدرتها على المنافسة في البيئة الجامعية العالمية.

أولويات المرحلة المقبلة

تناول الاجتماع عددًا من المرتكزات التي ستشكل إطارًا لعمل المجلس خلال المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها دعم التحول المؤسسي للجامعة، والارتقاء بجودة التعليم والبحث العلمي والابتكار، وتطوير البيئة الأكاديمية والبحثية وفق أفضل الممارسات العالمية.

كما أكد المجلس أهمية استقطاب الكفاءات والمواهب المتميزة من داخل المملكة وخارجها، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية، بما يسهم في تحقيق أهداف الجامعة الإستراتيجية وتعزيز حضورها ضمن الجامعات العالمية الرائدة.

يأتي الاجتماع الأول للمجلس في وقت تمضي فيه جامعة الملك سعود نحو مرحلة تطويرية تستند إلى تاريخ أكاديمي وعلمي يمتد منذ تأسيسها عام 1377هـ (1957م)، أسهمت خلاله في إعداد أجيال من الكفاءات والقيادات الوطنية، وإثراء البحث العلمي وإنتاج المعرفة، وخدمة مسيرة التنمية في المملكة.

تكامل الخبرات في مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة الجامعة في تشكيله الجديد معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، ومعالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ومعالي وزير النقل والخدمات اللوجستية، ومعالي وزير التعليم، ومعالي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي،

ومعالي الدكتور ماجد بن إبراهيم الفياض، الرئيس التنفيذي لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وسعادة الأستاذ أحمد بن إبراهيم لنجاوي ممثلاً عن الهيئة الملكية لمدينة الرياض، وسعادة الدكتور إدوارد بيرن رئيس جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وسعادة الأستاذ تركي بن عبد الرحمن النويصر ممثلاً لصندوق الاستثمارات العامة،

وسعادة الدكتور سامي بن عبد العزيز بن صالح الدامغ، وسعادة الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الشويعر، وسعادة الدكتور سعيد بن حسين بن محمد التركي، وسعادة الدكتورة ديما بنت صالح بن عبد الرحمن العذل، وسعادة الدكتور عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، وسعادة الدكتور أحمد بن صالح اليماني، وسعادة الدكتور علي بن محمد مسملي رئيس جامعة الملك سعود.

«الجوالة» تسلط الضوء على برامجها الكشفية والتطوعية

رسالة الجامعة
مها التمامي

شاركت وحدة الجوالة في فعاليات المعرض التعريفي للخدمات الطلابية، الذي نظمته عمادة شؤون الطلاب، مؤخرا في البهو الرئيسي للجامعة واستمر ليومين، وذلك بهدف التعريف برسالة الوحدة وأهدافها، حيث تضمنت المشاركة تقديم نبذة عن برامجها وأنشطتها، ومجالات المشاركة في فرق الجوالة، وما توفره من برامج تساهم في تنمية المهارات القيادية والكشفية لدى الطلبة، وتعزيز قيم العمل الجماعي وتحمل المسؤولية، إلى جانب ترسيخ ثقافة نفع المجتمع.

كما شاركت وحدة الجوالة في المعرض التعريفي للخدمات الطلابية بالمدينة الجامعية للطالبات، الذي أُقيم يومي الثلاثاء والأربعاء 9-8 سبتمبر 2026م في البهو الرئيسي بالمدينة الجامعية للطالبات، وتم خلال الفعالية تعريف الطالبات بالبرامج والفرص التي توفرها الوحدة، ومجالات مشاركة الطالبات في فرق الجوالة، إلى جانب التعريف بالبرامج التدريبية والتطوعية التي تسهم في صقل مهاراتهن وإثراء تجاربهن.

وحظيت مشاركة وحدة الجوالة باهتمام من الطلاب والطالبات، الذين اطلعوا على طبيعة البرامج والأنشطة المقدمة، حيث تأتي هذه المشاركة امتدادًا لجهود وحدة الجوالة بعمادة شؤون الطلاب في تعزيز التواصل مع الطلبة والتعريف بالفرص التي توفرها، بما يسهم في رفع مستوى مشاركتهم في الأنشطة الطلابية، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم القيادية والكشفية، وإعداد شخصيات طلابية فاعلة وقادرة على الإسهام في خدمة المجتمع.

لقاء تعريفي للمحتضنين الجدد بمعهد ريادة الأعمال

رسالة الجامعة
التحرير

نظّم معهد ريادة الأعمال بجامعة الملك سعود، ممثلاً بمركز حاضنات ومسرعات الأعمال، لقاءً تعريفيًا للمحتضنين الجدد في مختلف برامج الاحتضان بالمركز، بهدف تعريفهم بآلية وبرامج الاحتضان والخدمات المقدمة، وتهيئتهم للانطلاق في رحلتهم الريادية.

وتضمن اللقاء التعريف بمسارات وبرامج الاحتضان، وآلية الاستفادة من الخدمات والبرامج التي يقدمها مركز حاضنات ومسرعات الأعمال، إلى جانب استعراض أبرز الممكنات التي تسهم في تطوير المشاريع الناشئة وتعزيز جاهزيتها للنمو.

ويأتي تنظيم اللقاء في إطار حرص معهد ريادة الأعمال على تمكين رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة، وتوفير بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال، بما يعزز انطلاقة المشاريع المحتضنة ويدعم نموها وتطورها نحو النجاح والاستدامة.

«شؤون المكتبات» تعرّف المستجدين بمكتباتها

رسالة الجامعة
التحرير

شاركت عمادة شؤون المكتبات ممثلةً في عدد من مكتباتها الفرعية، في مجموعة من المعارض والفعاليات التعريفية التي نظمتها كليات وعمادات الجامعة، وذلك ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز الوعي بدور المكتبات الجامعية، والتعريف بما تقدمه من خدمات ومصادر معرفية وبحثية، وتمكين الطلاب والطالبات من الإفادة منها خلال مسيرتهم الأكاديمية.

وشملت المشاركات المعرض التعريفي الذي نظمته عمادة السنة الأولى المشتركة في المدينة الجامعية للطالبات، حيث شاركت العمادة ممثلةً في مكتبة الأميرة سارة بنت عبدالله بن فيصل، بهدف تعريف الطالبات المستجدات بمكتبات الجامعة، والخدمات والمصادر التي توفرها، إلى جانب توضيح آليات الاستفادة منها.

كما شاركت العمادة، ممثلةً في مكتبة السنة الأولى المشتركة، في المعرض التعريفي الذي نظمته عمادة السنة الأولى المشتركة، للتعريف بمكتبات الجامعة والخدمات التي تقدمها للطلاب، وبيان سبل الاستفادة من مصادرها وخدماتها في دعم التحصيل الأكاديمي والبحث العلمي.

وفي السياق ذاته، شاركت العمادة ممثلةً في مكتبة كلية التمريض في المعرض التعريفي الذي نظمته الكلية، حيث استعرضت خدمات المكتبة ومصادرها المعرفية، وقدمت للطلاب تعريفًا بآليات الوصول إلى مصادر المعلومات والاستفادة من الخدمات المكتبية المتاحة.

كما شاركت العمادة ممثلةً في مكتبة كلية طب الأسنان في المعرض التعريفي الذي نظمته الكلية، بهدف تعريف الطلاب بمكتبات الجامعة وما توفره من خدمات ومصادر علمية متخصصة، وتعزيز استفادتهم منها في دعم دراستهم وأبحاثهم العلمية.

وضمن جهود العمادة في الوصول إلى أكبر شريحة من الطلاب المستجدين، نظمت أسبوع الطالب والمكتبة في بهو مكتبة الملك سلمان المركزية، حيث استهدف البرنامج تعريف الطلاب المستجدين بمكتبات الجامعة، والتعريف بالخدمات والمصادر التي تقدمها لهم، وشرح كيفية الاستفادة منها والوصول إلى مصادر المعلومات والخدمات الإلكترونية.

كذلك شاركت عمادة شؤون المكتبات في المعرض التعريفي الذي نظمته عمادة شؤون الطلاب في بهو الجامعة الرئيس، من خلال التعريف بخدمات المكتبات الجامعية ومصادرها، وإطلاع الطلاب على ما توفره العمادة من خدمات معرفية وبحثية تسهم في دعم رحلتهم الأكاديمية.

وتأتي هذه المشاركات في إطار حرص عمادة شؤون المكتبات على تعزيز التواصل مع طلاب وطالبات الجامعة، ورفع مستوى الوعي بالخدمات المكتبية ومصادر المعلومات المتاحة، بما يسهم في بناء مجتمع جامعي أكثر استفادة من المعرفة ومصادرها، ودعم أهداف الجامعة في تطوير البيئة التعليمية والبحثية وخدمة المستفيدين.

«الطلبة الدوليين» تشارك في «المعرض التعريفي»

رسالة الجامعة
التحرير

شاركت إدارة الطلبة الدوليين في «المعرض التعريفي للخدمات الطلابية»، الذي نظمته عمادة شؤون الطلاب خلال الفترة 2 - 3 سبتمبر 2026م، وجاءت مشاركة الإدارة انطلاقًا من حرصها على تعزيز وعي الطلبة الدوليين بالخدمات والبرامج المتاحة لهم، وتيسير وصولهم إليها، وبناء جسور تواصل مباشرة معهم؛ بما يسهم في دعم استقرارهم، وتعزيز اندماجهم في البيئة الجامعية، وتمكينهم من الاستفادة المثلى من الفرص الأكاديمية والتنموية التي تقدمها الجامعة.

وقدّمت الإدارة عبر ركنها التعريفي صورةً متكاملة لمنظومة أعمالها، مستعرضةً أبرز خدماتها وبرامجها ومبادراتها التي تواكب رحلة الطالب الدولي في مختلف مراحلها؛ بدءًا من الاستقبال والتهيئة، ومرورًا بالرعاية والدعم والإرشاد الأكاديمي، والأنشطة والاندماج الثقافي والاجتماعي، والعناية بالمستفيدين والخدمات الرقمية، وصولًا إلى التخرج وتعزيز الصلة بالخريجين واستدامة علاقتهم بالجامعة.

كما أتاح الركن للزوار التعرّف إلى الأدوار التي تضطلع بها الإدارة في تطوير تجربة الطلبة الدوليين، والتكامل مع الجهات الجامعية ذات العلاقة لمعالجة احتياجاتهم، وتقديم خدمات أكثر كفاءة وسهولة واستجابة؛ وفق نموذج مؤسسي يضع الطالب في مركز الاهتمام، وينظر إلى تجربته بوصفها رحلة متكاملة تتطلب تنسيقًا مستمرًا بين مختلف المسارات الأكاديمية والإدارية والاجتماعية.

وشكّلت مشاركة عدد من الطلبة الدوليين ضمن فريق الركن إضافةً نوعية؛ إذ أسهموا في التعريف بخدمات الإدارة والتواصل مع زوار المعرض، وقدموا نموذجًا يعكس تنوع المجتمع الجامعي وثراءه الثقافي. كما جسّد حضورهم انتقال الطالب الدولي من متلقٍ للخدمة إلى شريك فاعل في تطوير التجربة الجامعية ونقلها إلى الآخرين، بما يعزز الانتماء والمسؤولية والمشاركة.

وتجسّد هذه المشاركة توجه جامعة الملك سعود نحو تطوير منظومة التعليم الدولي، وتوفير بيئة جامعية جاذبة ومحفزة تحتضن التنوع، وتدعم التميز، وتمنح الطلبة الدوليين فرصًا نوعية للنمو العلمي والمهني والشخصي؛ بما ينسجم مع مكانة الجامعة وطموحاتها العالمية.

كما تعكس المشاركة إيمان الجامعة بأن العناية بالطالب الدولي تتجاوز حدود تقديم الخدمة إلى بناء الإنسان، وتمكين الطموح، وصناعة أثر مستدام؛ فالطالب الدولي الذي تبدأ رحلته العلمية من الجامعة، يعود إلى وطنه حاملاً علمه وتجربته وقيمه، وسفيرًا لجامعة الملك سعود وللمملكة، ومسهمًا في مد جسور التواصل العلمي والثقافي والإنساني مع مختلف دول العالم.

محاضرة حول التدقيق اللغوي للبحوث الأكاديمية

رسالة الجامعة
التحرير

نظّم مركز بحوث الدراسات الإنسانية، محاضرة علمية بعنوان «التدقيق اللغوي للبحوث الأكاديمية»، بمشاركة عدد من طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس.

وقدّم المحاضرة الدكتور حسام المجلي، الذي تناول خلالها أبرز الجوانب المتعلقة بالتدقيق اللغوي في البحوث الأكاديمية، مستعرضًا أنواع الأخطاء الشائعة التي قد ترد في الأبحاث، وطرق اكتشافها ومعالجتها بما يسهم في رفع جودة المحتوى العلمي واللغوي للبحث.

كما استعرض الدكتور المجلي عددًا من الأدوات والتقنيات المساعدة في التدقيق اللغوي، موضحًا آليات الاستفادة منها في مراجعة النصوص الأكاديمية وتحسين سلامتها اللغوية، مع التأكيد على أهمية المراجعة الدقيقة للبحوث قبل تقديمها أو نشرها.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود مركز بحوث الدراسات الإنسانية في دعم الباحثين وطلاب الدراسات العليا، وتعزيز مهاراتهم البحثية والأكاديمية، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الإنتاج العلمي وجودته.

يهدف لتمكين أعضاء هيئة التدريس الجدد بحثياً

تدشين النسخة الثانية من برنامج "واعد"

المشاركون ببرنامج واعد في نسخته الثانية لعام 2026م

المشاركون والمشاركات في برنامج (واعد)

أ.د. هشام الهدلق

رسالة الجامعة
التحرير

امتداداً لجهود الجامعة في تعزيز بيئتها البحثية وتمكين الكفاءات الأكاديمية الواعدة، دشنت عمادة البحث العلمي يوم الخميس 10 سبتمبر 2026م النسخة الثانية من برنامج "واعد"، بحضور نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي الأستاذ الدكتور هشام بن عبدالعزيز الهدلق، وسعادة كبير المسؤولين الماليين الأستاذ فايز الأحمري وعدد من عمداء الكليات وذلك في قاعة الدرعية بالجامعة. ويأتي البرنامج في إطار الأهداف الاستراتيجية للجامعة الرامية إلى تحقيق الريادة في البحث العلمي، ودعم الخبرات البحثية الواعدة للمساهمة في دراسة القضايا والتحديات الوطنية في المجالات الصحية والعلمية والتقنية والاجتماعية، من خلال البحث العلمي المنهجي، وبما يعزز قدرة الباحثين على تحويل الأسئلة والقضايا العلمية إلى مشروعات بحثية ومخرجات ذات قيمة.

ويكتسب برنامج "واعد" أهميته من تركيزه على أعضاء هيئة التدريس الجدد في الجامعة، في مرحلة تعد من أهم مراحل بناء المسار العلمي للباحث؛ إذ يوفر البرنامج دعمًا يساعدهم على بدء مسيرتهم البحثية، وتطوير قدراتهم في إعداد المقترحات وإدارة المشروعات والعمل ضمن الفرق البحثية، إلى جانب تهيئة بيئة بحثية محفزة، والمساهمة في تجهيز المعامل والمختبرات وتطوير البنية التحتية المرتبطة بمشروعاتهم.

كما يتيح البرنامج للمشاركين فرصًا لتطوير مهاراتهم من خلال ورش العمل والدورات التدريبية النوعية والمتخصصة، والمشاركة في المؤتمرات العلمية، وبناء شبكات للتعاون العلمي مع الكفاءات المحلية والدولية، وتعزيز التواصل مع الباحثين ذوي الخبرات المتميزة داخل جامعة الملك سعود.

تعزيز الحضور البحثي

يعكس البرنامج اهتمام الجامعة بالاستثمار في الباحث منذ بدايات مسيرته الأكاديمية، من خلال حزمة متكاملة لا تقتصر على تمويل المشروع البحثي، وإنما تشمل تطوير المهارات، وبناء القدرات، وتوسيع فرص التعاون العلمي، وتشجيع النشر في المجلات العلمية المدرجة في قاعدة بيانات شبكة العلوم. وينسجم برنامج "واعد" مع توجه الجامعة نحو زيادة الأبحاث النوعية، وتوفير بيئة تساعد أعضاء هيئة التدريس الجدد على تطوير مشروعاتهم، ورفع فرص حصولهم مستقبلاً على المنح البحثية الوطنية والدولية. ويأتي ذلك في إطار ما يحظى به البحث العلمي في المملكة من اهتمام في ظل رؤية المملكة 2030 وما تتيحه الجامعات من إمكانات علمية وبحثية لخدمة الأولويات الوطنية، وتعزيز إسهام المعرفة والبحث العلمي في مواجهة التحديات ودعم التنمية.

117 مشروعًا بحثياً

وتشهد نسخة "واعد 2026" مشاركة 117 عضو هيئة تدريس من خلال 117 مشروعًا بحثيًا بتمويل من داخل الجامعة، فيما كانت المرحلة الأولى من البرنامج قد أُطلقت في مايو 2025م وشملت 100 مشروع بحثي. ووفق بيانات البرنامج، أسفرت المرحلة الأولى حتى وقت إعداد التغطية عن أكثر من 140 ورشة عمل، و53 مشاركة في مؤتمر علمي ودورة في الإحصاء، إلى جانب 50 ورقة علمية.

وتوضح هذه المؤشرات طبيعة البرنامج بوصفها مسارًا متدرجًا تبدأ بدعم الباحث ومشروعه، وتمتد إلى التدريب والمشاركة العلمية والنشر، وهو ما يمنح الباحث الجديد خبرة عملية تساعده على بناء مسيرته البحثية داخل الجامعة.

قضايا مجتمعية ووطنية

وتقدم المشروعات المدعومة في البرنامج نماذج متعددة للموضوعات البحثية التي تتصل بقضايا وطنية وتطبيقية؛ فمن بينها مشروع يعمل على تطوير أداة محدثة ومتكيفة مع المجتمع السعودي للمساعدة في تقييم وتشخيص كبار السن بعد الإصابات والتنبؤ بدرجة خطورتها اعتمادًا على بيانات سريرية متاحة في أقسام الطوارئ.

أ.د. صالح الواصل

كما انبثقت عن أحد مشروعات البرنامج فكرة لتطبيق تعليمي موجه للكادر الصحي للتعامل مع حالات العنف ضد الأطفال، حيث يستهدف رفع كفاءة الممارسين الصحيين في التعرف على مؤشرات العنف والإساءة وتعزيز مهارات التعامل مع الحالات. كما دعم برنامج (واعد) مشروعًا بحثيًا لاستكشاف الإمكانات المعدنية والاقتصادية في نطاق الرين شرق الدرع العربي، يعتمد على العمل الميداني ودراسة الصخور والخامات والتحاليل الجيوكيميائية، مع تعاون تطبيقي يسهم في ربط النتائج البحثية باحتياجات قطاع التعدين، وغيرها من المشاريع المتميزة.

تسليم عقود المشاركين

تضمنت فعالية تدشين النسخة الثانية من برنامج "واعد" تسليم العقود للباحثين المشاركين، وتنفيذ ورشة تعريفية تتناول البرنامج وآلية تنفيذ المشروعات، إلى جانب جلسة نقاش مفتوح للإجابة عن استفسارات المشاركين.

وشارك في الفعالية نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي الأستاذ الدكتور هشام بن عبدالعزيز الهدلق، وعميد البحث العلمي الأستاذ الدكتور صالح بن حمد الواصل، ووكيل عمادة البحث العلمي لشؤون البحث العلمي والمشرف على البرنامج الأستاذ الدكتور إبراهيم بن عبدالله الناصر، إضافة إلى ممثل الإدارة المالية الأستاذ دهام الحربي.

بيئة بحثية محفزة

وبهذه المناسبة أكد سعادة نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي أ. د. هشام بن عبدالعزيز الهدلق أن برنامج

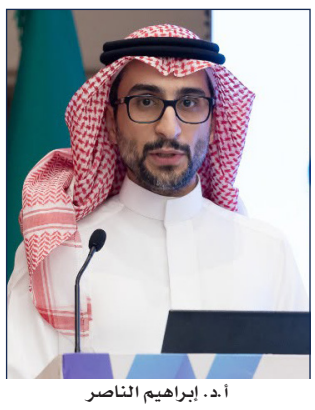

أ.د. إبراهيم الناصر

"واعد" يعكس اهتمام جامعة الملك سعود ببناء بيئة بحثية داعمة ومحفزة لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وتمكينهم من تطوير قدراتهم والبدء بمسيرة بحثية تقوم على العمل العلمي المنهجي والتعاون وتبادل الخبرات. فالاستثمار في الباحث الواعد يمثل استثمارًا في مستقبل البحث العلمي بالجامعة، وفي قدرتها على الإسهام في دراسة القضايا والتحديات ذات الأولوية الوطنية. ونحرص على أن يجد عضو هيئة التدريس في الجامعة ما يدعم طموحه، من بيئة بحثية وتجهيزات وفرص تدريب وتعاون ومشاركة علمية ضمن منظومة البحث والتطويروالابتكار، بما يعزز جودة المخرجات البحثية ويزيد إسهام الجامعة العلمي في خدمة المجتمع والوطن في ظل رؤية السعودية 2030.

دعم وتطوير ومتابعة

من جانبه أكد سعادة عميد البحث العلمي أ. د. صالح بن حمد الواصل أن عمادة البحث العلمي تسعى من خلال برنامج "واعد" إلى تمكين أعضاء هيئة التدريس الجدد، وصقل مهاراتهم في إعداد المقترحات وإدارة المشروعات والعمل البحثي الجماعي، بحيث يجمع البرنامج بين دعم المشروع البحثي وتطوير مهارات الباحث وتهيئة البيئة المناسبة لتنفيذه، مع متابعة دقيقة لمخرجاته المختلفة من التدريب والمشاركة العلمية بالمؤتمرات الدولية والورش التخصصية إلى نشر مخرجات المشروع في أوعية النشر العلمية الموثوقة. بما يسهم في تأسيس مسيرة بحثية قوية ويزيد فرص المنافسة على المنح البحثية الوطنية والدولية.

د. عبدالإله الشهري

نجاحات وإنجازات

وأوضح سعادة وكيل عمادة البحث العلمي لشؤون البحث العلمي والمشرف على البرنامج أ.د. إبراهيم بن عبدالله الناصر أن تدشين النسخة الثانية من برنامج "واعد" للعام 2026م، يأتي امتداداً للنسخة الأولى من البرنامج عام 2025م، والذي انضم فيه 100 عضو هيئة تدريس، ونتج عنه تنفيذ ما يقارب 144 ورشة عمل والمشاركة بعدد 53 مؤتمر علمي ودورة في الإحصاء المتقدم، وكذا نشر أكثر من 50 ورقة علمية حتى الآن، وتضم النسخة الحالية دعم 117 مشروعًا بحثيًا لأعضاء هيئة التدريس الجدد، بما يعكس اتساع نطاق البرنامج ونجاح النسخة الأولى في إنجاز مؤشرات الأداء المستهدفة للمرحلة الحالية.

تجارب تصنع الأثر

يمثل أعضاء هيئة التدريس المشاركون في برنامج «واعد» أهم عناصر نجاحه؛ إذ لا تكتمل قيمة البرنامج بالدعم والتجهيز والتدريب وحدها، بل بما يحققه المشاركون من استفادة عملية، وما يبنونه من خبرات وتعاون بحثي ومخرجات علمية. وقد عكست شهادات عدد من المشاركين أثر البرنامج في تنظيم البدايات البحثية، وتطوير القدرات، وفتح آفاق جديدة للتعاون والنمو العلمي..

الدكتورة دلال الخلب من قسم علم الأدوية والسموم، كلية الصيدلة، قالت: كانت مشاركتي في "واعد" أكثر من مجرد الحصول على دعم لمشروع بحثي؛ فقد ساعدني البرنامج على أن أبدأ مساري البحثي بصورة أكثر تنظيمًا ووضوحًا. ومررت بمراحل

د. دلال الخلب

إعداد المشروع والتدريب والمتابعة والمشاركة العلمية، وتعلمت كيف أحول الفكرة إلى خطة عمل قابلة للتنفيذ. كما كان للباحث الخبير والقائمين على البرنامج دور مهم في توجيهي ودعمي خلال مراحل المشروع. وأنصح زملائي الجدد باغتنام هذه الفرصة؛ لأنها تختصر كثيرًا من خطوات البداية وتمنح الباحث ثقة أكبر في مسيرته.

وقال د. عبدالإله الشهري، أستاذ مساعد في الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الهندسية، قسم الهندسة الكيميائية: بناءً على تجربتي في النسخة الأولى من البرنامج، أرى أنه يمثل نقطة انطلاق مهمة لأعضاء هيئة التدريس الجدد في انتقالهم من تجربة الدراسات العليا إلى مسيرتهم البحثية المستقلة. ومن أبرز ما ترك أثرًا لدي فتح أبواب التعاون البحثي، وبناء أفكار جديدة، وحضور مؤتمرات وورش عمل متقدمة، إلى جانب توفير التجهيزات البحثية.

وأضاف: أتاح لي البرنامج التواصل والتعاون مع باحثين من داخل الجامعة وخارجها؛ فمن خلال حضور مؤتمر وتقديم ورقة علمية بدأت تعاونًا بحثيًا مع باحثين في جامعة جنوب شرق الصين، كما عززت إحدى ورش العمل معرفتي بالتقنيات الدفاعية وقدرتي على تطوير مقترحات بحثية حظيت بقبول من جهات داخل المملكة. وأدعو زملائي أعضاء هيئة التدريس الجدد إلى التقديم على النسخ القادمة والاستفادة من البرنامج بما يعزز مسيرتهم العلمية ويسهم في الارتقاء بالجامعة كمنظومة بحثية.

من السؤال إلى الأثر.. متى يبدأ البحث وكيف نعرف أنه أحدث فرقًا؟

في مقال بعنوان "بيئة تصنع الباحث وتراكم الأثر"، نشره الدكتور عادل المكينزي في رسالة الجامعة، العدد 1562، بتاريخ 13 سبتمبر 2026م، تناول تجربة برنامج "واعد" في دعم أعضاء هيئة التدريس الجدد وتمكينهم من بناء مساراتهم البحثية، وقدم صياغة لافتة لدور البيئة الجامعية حين تحدث عن مؤسسة تساعد الباحث "على تحويل السؤال إلى مشروع، والمشروع إلى معرفة، والمعرفة إلى أثر". وتختصر هذه العبارة مسارًا طموحًا لوظيفة الجامعة البحثية، يبدأ من إنضاج ما يستحق البحث ولا ينتهي عند إنتاج المعرفة ونشرها، بل يمتد إلى ما يمكن أن تحدثه بعد ذلك من أثر.

غير أن هذا المسار يثير أسئلة منهجية مهمة: ما "السؤال" الذي يتحول إلى مشروع؟ وهل يبدأ البحث دائمًا بسؤال، أم قد تسبقه مشكلة أو فجوة معرفية أو حاجة تطبيقية؟ ومتى تتحول المعرفة إلى "أثر"؟ هل يكفي نشر البحث أو الاستشهاد به أو إنتاج براءة اختراع أو وصول المعرفة إلى مستفيد، أم يتطلب الأثر تغيرًا يمكن رصده وإقامة الدليل على مساهمة البحث فيه؟ فالتمييز بين المشكلة والسؤال والمشروع، وبين إنتاج المعرفة واستخدامها والتغير الناشئ عنها، ضروري لفهم ما تستطيع البيئة الجامعية أن تفعله في كل مرحلة.

يتخذ المقال عبارة المكينزي مدخلاً لتتبع المسار من إنضاج السؤال إلى إنتاج المعرفة واستخدامها، ثم إلى التحقق مما إذا كان البحث قد أسهم في إحداث أثر قابل للإثبات. وقد تناولتُ في مقال سابق بعنوان "ما بعد النشر: في إشكالية قياس أثر البحث العلمي" جانبًا من الانتقال من قياس الإنتاج البحثي إلى قياس ما يحدث بعد النشر؛ ويأتي هذا المقال امتدادًا لذلك النقاش.

هل يبدأ البحث العلمي بالسؤال؟

السؤال البحثي (Research Question) يحدد ما يريد الباحث معرفته أو تفسيره أو اختباره، ويساعد في اختيار تصميم الدراسة والبيانات المطلوبة. ومن الأطر الشائعة لفحص جودته معايير FINER ، المتمثلة في القابلية للتنفيذ، والجاذبية العلمية، والجدة، والأخلاقية، والصلة العلمية أو التطبيقية. ومع ذلك، قد تسبق السؤال ملاحظة أو مشكلة عملية أو فجوة معرفية أو حاجة تقنية أو اجتماعية؛ فالانتقال إلى السؤال ليس مجرد إعادة صياغة لغوية، بل عملية تضبط ما يراد معرفته وتهيئه للتحول إلى مشروع قابل للتنفيذ.

ولا يظهر "السؤال" في جميع التخصصات بالصيغة نفسها؛ ففي الدراسات الاستكشافية والوصفية والنوعية يكون غالبًا الأداة الأوضح لتنظيم ما يراد معرفته، بينما تتقدم الفرضيات في الدراسات التفسيرية والتجريبية. وفي العلوم الإنسانية قد تتبلور المشكلة في صورة إشكالية نقدية أو أطروحة تفسيرية، وفي بعض البحوث الهندسية والتطويرية قد تكون البداية مشكلة تصميمية أو حاجة تقنية. لذلك يكون "السؤال" موفقًا إذا فُهم بوصفه اختصارًا للحظة التي تتحول فيها المشكلة أو الفجوة أو الحاجة إلى استفسار علمي منضبط يمكن بناء البحث عليه، لا بمعنى أن كل بحث يجب أن يبدأ لغويًا بجملة استفهامية.

ولا يتحول السؤال إلى مشروع بمجرد أهميته؛ إذ ينبغي أن يكون قابلا للبحث وجديرًا به في الوقت نفسه. فالقابلية تتعلق بإمكان دراسته بالمنهج والبيانات والموارد والزمن المتاح، أما الجدارة فتتعلق بما إذا كانت الإجابة ستسد فجوة ذات معنى، أو تصحح معرفة، أو تفتح مسارًا علميًا جديدًا، أو تعالج مشكلة تستحق البحث. يظهر دور المؤسسة البحثية في مساعدة الباحث على إنضاج السؤال ومواءمته مع الإمكانات الواقعية، من غير أن يفقد السؤال أصالته أو قيمته العلمية.

من المستفيد من البحث؟

إذا كان السؤال البحثي يحدد ما نريد أن نعرفه، فإن تحديد المستفيد يساعد على توضيح لمن يمكن أن تكون هذه المعرفة ذات قيمة؛ فقد يكون المستفيد صانع سياسة، أو ممارسًا مهنيًا، أو قطاعًا صناعيًا، أو المجتمع العلمي نفسه. ولا يعني ذلك اختزال قيمة البحث في منفعة مباشرة؛ فالبحث الأساسي قد يوسع المعرفة من غير أن تظهر تطبيقاته إلا بعد سنوات. غير أن التفكير في المستفيدين يساعد على تصور انتقال المعرفة إلى الاستخدام. ويبدأ بذلك التمييز الضروري بين المستفيد المحتمل والأثر المتحقق؛ فوصول المعرفة إلى مستفيد محتمل لا يعني بذاته أن تغيرًا قد حدث، كما أن استخدامها لا يكفي للقول إن أثرًا قد تحقق ما لم يظهر ما ترتب على هذا الاستخدام من تغير.

إنتاج المعرفة ليس هو الأثر

إذا كان "السؤال" يحتاج إلى شيء من التقييد، فإن "الأثر" يحتاج إلى قدر أكبر من التحرز؛ إذ كثيرًا ما يُستخدم في الخطاب الجامعي ليشمل المخرجات والانتشار والاستخدام، مع أن هذه مراحل مختلفة. فإذا انتهى المشروع إلى ورقة علمية أو قاعدة بيانات أو نموذج أو براءة اختراع، فقد أنتج مخرجًا بحثيًا. وإذا تبنته مؤسسة أو دخل في سياسة أو ممارسة أو منتج، فقد انتقلت المعرفة إلى الاستخدام. أما إذا ترتب على هذا الاستخدام تغير يمكن رصده في ممارسة أو قرار أو صحة أو إنتاجية أو بيئة أو اقتصاد أو ثقافة أو جودة حياة، فنحن أقرب إلى الحديث عن الأثر. وتؤكد أدبيات تقييم الأثر أهمية التمييز بين هذه المراحل، بدل مساواة إنتاج المعرفة بما يحدث نتيجة استخدامها.

ويمكن تمثيل هذا المسار، على سبيل التبسيط، على النحو الآتي: مشكلة أو فجوة معرفية – سؤال بحثي – مشروع – مخرجات معرفية – استخدام أو تبنٍّ – نتائج قابلة للرصد – أثر. وليس المقصود أن جميع البحوث تتحرك خطيًا عبر هذه المراحل، وإنما إظهار أن القفز من "المعرفة" مباشرة إلى "الأثر" يحذف أسئلة جوهرية: من استخدم المعرفة؟ وكيف استخدمها؟ وماذا تغير نتيجة لذلك؟

كما ينبغي التمييز بين الأثر الأكاديمي (Academic Impact) والأثر المجتمعي (Societal Impact). فالأول يتعلق بتأثير البحث في تطور المعرفة العلمية، من خلال الاستشهادات أو تطوير المناهج والأطر النظرية أو تحفيز بحوث لاحقة، بينما يتعلق الثاني بالتغيرات أو المنافع خارج الوسط الأكاديمي. وليس أحدهما أعلى قيمة من الآخر بالضرورة؛ فقد تكمن قيمة بعض البحوث ابتداءً في توسيع المعرفة ذاتها، ولا تظهر تطبيقاتها العملية إلا بعد سنوات أو عقود. ويركز المقال، عند الحديث عن "الأثر" فيما يأتي، بوجه خاص على هذا المعنى الثاني. ويقدم إطار التميز البحثي البريطاني (REF) مثالاً واضحًا؛ إذ يعرف الأثر بأنه تأثير أو تغير أو منفعة تمس الاقتصاد أو المجتمع أو الثقافة أو السياسات أو الخدمات العامة أو الصحة أو البيئة أو جودة الحياة، خارج المجال الأكاديمي، ويقيم دراسات الحالة وفق معياري "مدى الوصول" (Reach) و"الأهمية" (Significance). وهذا التمييز مهم؛ فقد يصل بحث إلى جمهور واسع من دون أن يحدث تغيرًا ذا قيمة، بينما قد يصل بحث متخصص إلى عدد محدود من صناع القرار ويسهم في تغيير سياسة تترتب عليها نتائج ذات أهمية.

حين تتحول المعرفة إلى أثر

يمكن تصور مشروع جامعي يدرس أسلوبًا جديدًا لتحسين تعلم الرياضيات. فإذا انتهى إلى أوراق علمية عالية الاستشهاد، فهذا يدل على تأثير علمي داخل الوسط الأكاديمي، لكنه لا يثبت أثرًا تعليميًا خارجه. وإذا أنتج الباحثون دليلاً للمعلمين وبدأت المدارس في تطبيق الطريقة، انتقلت المعرفة من المخرج إلى الاستخدام. أما إذا أظهرت البيانات تحسنًا ذا دلالة تعليمية لدى الطلاب واستمر هذا التحسن، مع وجود دليل مناسب على مساهمة الطريقة فيه، أصبح الادعاء بالأثر أقوى.

وينطبق المنطق نفسه، مع اختلاف المؤشرات، على المجالات الأخرى؛ فبراءة الاختراع ليست أثرًا اقتصاديًا بذاتها، وإنما يقترب الحديث عن الأثر حين تنتقل التقنية المرتبطة بها إلى التطبيق وتنتج قيمة قابلة للرصد، كما أن إثبات فعالية تدخل صحي لا يعني تحقق أثر صحي مجتمعي قبل انتقاله إلى الممارسة وظهور تغير في النتائج. لا يقوم تقييم الأثر على كثرة المخرجات أو انتشارها، بل على تتبع انتقال المعرفة إلى الاستخدام وما نتج عنه من تغير، وتدعيم هذا المسار بأدلة تتناسب مع طبيعة الادعاء.

الأثر بين التغير والسببية

يبقى التحدي الأصعب: إذا حدث التغير، فهل البحث هو الذي أحدثه؟ فحدوث نتيجة بعد نشر البحث لا يثبت أن البحث سببها؛ إذ تتداخل في السياسات والممارسات والابتكار عوامل اقتصادية وتنظيمية واجتماعية وتقنية متعددة. ولذلك يصعب في كثير من الحالات إسناد التغير كاملاً إلى بحث واحد.

ولهذا يميز تقييم الأثر بين الإسناد (Attribution) والمساهمة (Contribution). فالإسناد يسأل إلى أي حد يمكن نسبة التغير إلى البحث ذاته، وهو ادعاء قد يتطلب تصميمات تجريبية أو شبه تجريبية أو أدلة مقارنة مناسبة. أما تحليل المساهمة فيسأل عما إذا كان البحث قد أدى دورًا ذا شأن داخل مسار شاركت فيه عوامل أخرى. وفي كثير من آثار البحث الجامعي تكون لغة "المساهمة" أدق من الادعاء بأن بحثًا منفردًا "سبب" النتيجة؛ ولذلك ينبغي أن تتناسب قوة الدليل مع قوة الادعاء7.

العدد 1562

ويقتضي القول إن البحث "أحدث فرقًا" وجود مرجع للمقارنة، مثل خط الأساس، أو اتجاه زمني سابق، أو مجموعة مقارنة، أو تقدير لما كان سيحدث في غياب البحث، وهو ما يعرف بالواقع المضاد (Counterfactual). ومن دون هذه المقارنة قد نثبت أن تغيرًا حدث بعد البحث، لكن يصعب تقدير مقدار ما يمكن نسبته إليه؛ وكلما كان الادعاء السببي أقوى، احتاج إلى دليل أقوى يميز أثر البحث من التغير الذي كان سيحدث على أي حال.

وقد يستند هذا الدليل إلى الدراسات الطولية، والمقارنات قبل التدخل وبعده، والتصميمات التجريبية وشبه التجريبية حيثما أمكن، أو إلى تحليل الوثائق والسياسات والمقابلات والبيانات الاقتصادية ودراسات الحالة. وفي البحوث الاجتماعية والإنسانية، حيث يصعب أحيانًا عزل السبب، يفيد تتبع "التفاعلات المنتجة" (Productive Interactions)، أي صور التفاعل التي تنتقل عبرها المعرفة بين الباحثين والمستفيدين. غير أن وجود هذه التفاعلات يدل على مسار محتمل لانتقال المعرفة، ولا يثبت وحده أن أثرًا قد تحقق.

ولا يكفي إثبات حدوث تغير؛ بل ينبغي تقدير أهميته واتجاهه وتوزيعه. فقد يكون الأثر واسع الانتشار لكنه محدود العمق، أو محدود الانتشار لكنه عميق، كما قد يكون غير مقصود أو سلبيًا، أو تتحقق منفعة لفئة على حساب أخرى. ولذلك لا يبدأ تقييم الأثر باختيار المؤشر المتاح، بل بتحديد نوع القيمة التي حققها البحث، ولمن، وفي أي مدى زمني، وبأي دليل يمكن التحقق منها، مع النظر إلى المنافع والتكاليف والآثار غير المقصودة. فالأثر ليس مرادفًا للنجاح؛ إنه تغير أسهم البحث في حدوثه، ثم يأتي التقييم للحكم على قيمة ذلك التغير واتجاهه وتوزيعه.

وتفيد نظرية التغيير (Theory of Change) في بناء تصور منذ بداية المشروع يربط الموارد والأنشطة بالمخرجات والنتائج المتوقعة والأثر البعيد، مع تحديد الافتراضات والعوامل الخارجية التي قد تعوق انتقال المعرفة إلى الاستخدام. وتساعد على التخطيط لمسار الأثر، ثم مقارنة ما كان متوقعًا بما حدث بالفعل وفحص مواضع نجاح هذا المسار أو انقطاعه.

غير أن التخطيط للأثر لا يعني الادعاء بتحققه؛ ففي مرحلة التصميم يمكن تحديد المستفيدين والنتائج المتوقعة والمؤشرات والبيانات المطلوبة، أما قياس الأثر فلا يكون إلا بعد ظهور شواهد عليه. كما يختلف الزمن اللازم لذلك بين المجالات؛ فقد تظهر نتائج بعض التدخلات الصحية أو التقنية سريعًا نسبيًا، بينما تحتاج آثار البحوث الأساسية أو التغيرات في السياسات والممارسات إلى سنوات أو عقود. ولذلك ينبغي التمييز بين ما نطمح إلى أن يحدث، وما حدث بالفعل، وما نستطيع إقامة الدليل عليه.

الجامعة بين صناعة السؤال وتهيئة شروط الأثر

الجامعة التي تساعد الباحث على "تحويل السؤال إلى مشروع، والمشروع إلى معرفة، والمعرفة إلى أثر" تحتاج إلى تهيئة مساره كاملاً؛ فتساعد على إنضاج السؤال، وتوفر الموارد والخبرات والشراكات وشروط الجودة والمنهجية، ثم تفتح أمام المعرفة مسارات التفاعل والاستخدام. ولا تتوقف المهمة عند النشر، بل تمتد إلى تتبع ما حدث بعده: من استخدم المعرفة؟ وماذا تغير؟ ومن استفاد؟ وما الدليل على مساهمة البحث في ذلك؟

وتحمي هذه الرؤية تقييم البحث الجامعي من خطر تحويل "الأثر" إلى رقم إداري جديد يضاف إلى مؤشرات النشر والاستشهاد. فقد حذر بيان ليدن لمؤشرات البحث (Leiden Manifesto) من أن تحل المقاييس الكمية محل الحكم النوعي الخبير، ودعا إلى مراعاة أهداف المؤسسة واختلاف التخصصات، كما أكد تقرير The Metric Tide أهمية الاستخدام المسؤول للمؤشرات. ولذلك لا ينبغي أن تقاس جميع البحوث بالمقياس نفسه، أو أن يطالب كل بحث بأثر خارجي سريع؛ فأثر البحث في الرياضيات النظرية ليس من جنس أثر دراسة في الصحة العامة، وقد تحتاج البحوث الأساسية إلى سنوات أو عقود حتى تظهر تطبيقاتها. والمطلوب هو تقييم ما تحقق بأدلة كمية ونوعية تناسب طبيعة البحث ومساره الزمني، من غير أن يصبح الأثر المتوقع شرطًا يضيق حرية البحث الأساسي.

وعلى المستوى المؤسسي، يمكن تطوير تقييم البحث بالانتقال من الاقتصار على "لوحة مؤشرات الإنتاج البحثي" إلى تتبع مسار المعرفة بعد إنتاجها، مع الحفاظ على التمييز بين مراحله. فعند إنتاج المعرفة ينظر إلى ما أضافه البحث علميًا، وعند الاستخدام إلى من تبنى النتيجة أو الأداة، وعند النتائج إلى ما تغير في القرار أو الممارسة أو الأداء، أما عند الحديث عن الأثر فينبغي تقدير أهمية التغير ومداه واستمراره، وفحص الأدلة على مساهمة البحث فيه. وهكذا لا يصبح "قياس الأثر" رقمًا منفردًا، بل سلسلة من الأدلة تتناسب مع المرحلة وطبيعة البحث.

ختامًا: السؤال في البداية.. والدليل في النهاية

تكشف عبارة "تحويل السؤال إلى مشروع، والمشروع إلى معرفة، والمعرفة إلى أثر" عن مسار جوهري في وظيفة الجامعة البحثية، شريطة ألا تفهم حلقاته بوصفها انتقالات تلقائية. فالسؤال ينضج من مشكلة أو فجوة أو حاجة تستحق البحث، والمشروع لا ينتج معرفة موثوقة إلا بقدر ما يقوم على منهج رصين، أما المعرفة فلا تتحول إلى أثر بمجرد نشرها أو انتشارها، بل حين تجد طريقها إلى الاستخدام وتسهم في تغير يمكن رصده وإقامة الدليل على مساهمة البحث فيه. ولا يعني ذلك مطالبة كل بحث بأثر اجتماعي أو اقتصادي مباشر؛ فبعض البحوث تكمن قيمتها ابتداءً في توسيع المعرفة ذاتها، وقد لا تظهر تطبيقاتها إلا بعد سنوات أو عقود.

البيئة الجامعية التي "تصنع الباحث وتراكم الأثر" هي إذن التي تهيئ هذا المسار من إنضاج السؤال إلى إنتاج المعرفة، ثم تفتح أمام المعرفة مسارات الاستخدام، وتبني القدرة على تتبع ما نتج عنها. والمهم ألا تختلط مراحل المسار، وألا يعد إنتاج المعرفة أثرًا، أو الانتشار تغيرًا، أو التغير نتيجة للبحث من غير دليل مناسب. وعندئذ يصبح ما ينبغي أن تسأل عنه الجامعة أوسع من "كم نشرنا؟": ماذا أردنا أن نعرف؟ ماذا عرفنا؟ من استخدم ما عرفناه؟ ما الذي تغير؟ وما الدليل على أن البحث أسهم في هذا التغير؟

أ. د. إبراهيم بن صالح المعتاز

ليست مسألة ترتيب.. من هنا يقرأ ثقل جامعة الملك سعود الزراعة تصعد والجامعة تتقدم

المركز 49 عالمياً في العلوم الزراعية والمركز (51–75) عالمياً في علوم وتكنولوجيا الأغذية. قد تبدو هذه مجرد أرقام ضمن نتائج تصنيف دولي، لكنها بالنسبة لجامعة الملك سعود تعني أكثر من ذلك بكثير.

ففي تصنيف شنغهاي للتخصصات الأكاديمية لعام 2026، ظهرت الجامعة في 34 تخصصاً عالمياً؛ حيث جاءت خمسة منها ضمن أفضل 100 تخصص، وثلاثة ضمن أفضل 50 تخصصاً. ومن بين هذه التخصصات، حلّ تخصص "علوم وهندسة المواد" في المركز السادس عالمياً، وتخصص "الصيدلة والعلوم الصيدلانية" في المركز التاسع والعشرين، والعلوم الزراعية في المركز التاسع والأربعين، بينما جاء تخصص "علوم وتكنولوجيا الأغذية" ضمن النطاق (51 75–). وما يستحق الاهتمام هنا ليس التصنيفات بحد ذاتها، بل ما تكشفه هذه التصنيفات عن الجامعة. إن تقييم الجامعة لا يقتصر على إنجازاتها في التخصصات المرتبطة تقليدياً بالتقدم العلمي فحسب، بل يمتد ليشمل قدرتها على دمج المجالات التي تؤثر بشكل مباشر في حياة الناس ومواردهم ومستقبلهم ضمن المشهد البحثي العالمي.

وتأتي الزراعة والغذاء في طليعة هذه المجالات. ففي المملكة، لا يمكن فصل الزراعة عن المياه، ولا الغذاء عن الإنتاج، ولا الإنتاج عن كفاءة استخدام الموارد. وعليه، فإن حصول العلوم الزراعية على المركز 49 عالمياً ووقوع علوم وتكنولوجيا الأغذية ضمن أفضل 75 تخصصاً لا يمثل نجاحاً منفصلاً لكل تخصص على حدة، بل يعكس قيمة منظومة معرفية متكاملة. ومن هذا المنظور تحديداً، ينبغي النظر إلى مكانة كلية علوم الأغذية والزراعة. فالكلية لا تمثل تخصصاً واحداً، ولا ينتهي دورها عند تخريج المتخصصين؛ بل تكمن أهميتها في دمج المعارف التي تغطي سلسلة القيمة بأكملها: بدءاً من الموارد والإنتاج ووصولاً إلى الغذاء وجودته، ومن البحث العلمي إلى التطبيق العملي. وهذا نطاق واسع ومهم للغاية؛ فهو مجال يرتبط بالأمن الغذائي، وكفاءة استخدام الموارد، واستدامة الإنتاج، والتقنيات الحديثة، والاقتصاد، والبيئة؛ وباختصار، إنه يتقاطع مع مجموعة من القضايا التي ستشكل ملامح مستقبل التنمية.

لذا، فإن السؤال الذي يطرحه تصنيف شنغهاي ليس مجرد: "ما هو المركز الذي حققته الجامعة؟" بل السؤال الأهم هو: "ماذا سنفعل الآن وقد أصبحت تخصصاتنا في مجالي

الزراعة والغذاء تنافس على هذا المستوى العالمي؟" لا تكمن الإجابة في الاحتفاء بالتصنيف ثم الانتقال إلى الخبر التالي؛ بل تكمن في منح هذه المجالات ما تستحقه من اهتمام، وذلك عبر البحث العلمي، واستقطاب الكفاءات، وتطوير البرامج، وبناء الشراكات، وتحويل المعرفة إلى حلول عملية. ففي نهاية المطاف، لا تستمد الجامعات قوتها من تخصصات منعزلة، بل من التكامل والتآزر فيما بينها. إن وجود كلية تقع عند نقطة الالتقاء بين مجالات الزراعة والغذاء والموارد يشكل إضافة قيمة لمنظومة الجامعة، ويمكن أن تكون حلقة وصل حيوية للتعامل مع تحديات المستقبل. ولعل هذا هو السبب الذي يجعل من أرقام تصنيف "شنغهاي" أمراً يستحق النظر إليه من منظور مختلف. فالحصول على المركز التاسع والأربعين عالمياً في العلوم الزراعية، ومركز يتراوح بين 51 و75 في علوم الغذاء، ليس مجرد أرقام عابرة؛ بل هي مؤشرات تؤكد أن الزراعة والغذاء يشكلان جزءاً جوهرياً من المكانة العلمية التي تقدم بها جامعة الملك سعود نفسها للعالم. وهنا تبدأ مسؤولية المرحلة المقبلة: ألا تقتصر المهمة على الحفاظ على هذا التصنيف فحسب، بل تتجاوزه نحو البناء عليه وتطويره. فتجلب بعض التخصصات الإنجازَ للجامعة، بينما تضفي عليها تخصصاتٌ أخرى معنىً؛ ويحقق تخصص الزراعة الأمرين معاً.

ففي عالم يشهد تغيرات متسارعة، تظل الزراعة واحدةً من أكثر العلوم ارتباطاً بالضروريات المطلقة للعالم: الغذاء والماء والأرض.

وإذا وصلت علوم الأغذية والزراعة الى هذا الموقع عالميا فان الرهان الحقيقي يبدا من هنا.. كيف نمنحها المساحة التي تجعل القادم أكبر من المنجز.؟

أ.د. عبدالعزيز بن غازي الغامدي
وكيل كلية علوم الأغذية والزراعة للشؤون التعليمية والأكاديمية، جامعة الملك سعود

نتائج اختبارات الجاهزية كمؤشر أداء لجودة مخرجات البرنامج الأكاديمية

تكتسب اختبارات الجاهزية التي تتبناها هيئة تقويم التعليم والتدريب أهمية استثنائية؛ لأنها تنقل تقويم البرامج الأكاديمية من دائرة الافتراض إلى دائرة القياس، ومن الحكم على جودة العمليات إلى التحقق من أثرها في المخرج النهائي ألا وهو الخريج والخريجة. واللافت هنا أن الهيئة لا تتعامل مع معايير إعداد اختبارات الجاهزية باعتبارها منهجًا دراسيًا جامدًا يستفد خصوصية الجامعة أو البرنامج؛ بل بوصفها حدًا أدنى من نواتج التعلم المطلوبة، مع إبقاء مساحة للمؤسسات الأكاديمية كي تضيف ما يحقق لها التميز والإبداع في محتوى برامجها وخططها الدراسية.

وفي التطبيق الحالي، تستهدف اختبارات الجاهزية طلبة البكالوريوس المتوقع تخرجهم في العام الدراسي المستهدف، وتُطبق بصورة رقمية، وتتولى الهيئة إعدادها وتصحيحها، ثم تزود مؤسسات التعليم الجامعي بتقارير تفصيلية عن النتائج، في حين يحصل الطلبة على درجاتهم؛ بما يجعل الاختبار أداة للتقويم والتحسين، وليس مجرد اختبار عابر في نهاية المسار الجامعي.

فالبرنامج الأكاديمي الذي يتخرج منه الطلبة وهم يمتلكون الحد الأدنى المتوقع من المعارف والمهارات والقيم في تخصصهم، ويحققون مستويات مرتفعة في اختبارات الجاهزية، يقدم دليلاً مهمًا على فاعلية منظومته التعليمية. وفي المقابل، فإن تدني النتائج بصورة متكررة لا ينبغي النظر إليه بوصفه مشكلة لدى الطلبة وحدهم، بل باعتباره إشارة تستحق الفحص العميق في البرنامج ذاته. وهنا تظهر أهمية التحول من السؤال: لماذا لم ينجح الطلاب في الاختبار؟، إلى سؤال أكثر مهنية: لماذا لم تنجح منظومة البرنامج في إيصال نواتج التعلم المستهدفة إلى طلابها المتوقع تخرجهم؟

فإذا تكرر تدني الأداء عبر دفعات متعاقبة، فإن الأمر قد يشير إلى فجوة في مواءمة الخطة الدراسية، أو ضعف في استراتيجيات التدريس، أو قصور في التدريب العملي، أو عدم كفاية التقويمات الداخلية، أو ضعف في التكامل بين المقررات ونواتج التعلم، أو قصور في التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس. وهذا تحديدًا ما يجعل نتائج الجاهزية مؤشر أداء للبرنامج، وليس مجرد نتيجة اختبار للطالب. وإذا كانت نتائج الجاهزية تمثل مؤشرًا وطنيًا على جودة مخرجات البرامج، فإن الخطوة المنطقية التالية تتمثل في بناء نظام واضح لتفسير النتائج وتصنيف البرامج وفق مستويات الجاهزية.

ويمكن، من منظور تطويري، أن تصنف البرامج إجمالاً إلى ثلاثة مستويات رئيسة:

أولاً: برامج عالية الجاهزية

وهي البرامج التي تحقق مستويات مرتفعة من الأداء، ويظهر خريجوها امتلاكًا قويًا لنواتج التعلم المستهدفة، في كل من مستويات المعرفة والمهارات والقيم. وهذه البرامج تمثل نماذج للممارسات التعليمية التي يمكن دراستها والاستفادة منها وتعميم تجاربها الناجحة.

ثانيًا: برامج متوسطة الجاهزية

وهي البرامج التي تحقق الحد المقبول من نواتج التعلم، لكنها تكشف عن جوانب تحتاج إلى تحسين وتطوير. وينبغي أن تخضع هذه البرامج إلى خطط تطويرية محددة، مع مؤشرات أداء واضحة ومتابعة دورية لقياس مدى التحسن.

ثالثًا: برامج منخفضة الجاهزية

وهي البرامج التي تظهر نتائجها

وجود فجوة جوهرية ومتكررة بين نواتج التعلم المستهدفة وما يمتلكه الخريجون فعليًا. وهذه البرامج ينبغي ألا تُترك في وضعها الراهن دون تدخل مؤسسي جاد، خصوصًا إذا استمر انخفاض الأداء عبر أكثر من دورة تقويمية.

ولا ينبغي أن يكون هذا التصنيف غاية في ذاته، بل أداة لاتخاذ القرار. فإن أخطر ما يمكن أن يحدث في منظومة الجودة هو أن تتحول نتائج التقويم إلى تقارير تحفظ في الملفات دون أن ينتج عنها قرار. فإذا أظهرت البيانات أن برنامجًا ما يخرج أعدادًا من الطلبة، لكن نسبة كبيرة من خريجيه لا تحقق نواتج التعلم الوطنية المستهدفة، فإن استمرار القبول فيه بلا مراجعة جادة يثير سؤالاً مشروعًا حول كفاءة استخدام الموارد، وحق الطالب في الحصول على تعليم نوعي، ومسؤولية الجامعة تجاه المجتمع وسوق العمل.

فليس من الكفاءة أن تقدم جامعات متعددة البرنامج نفسه إذا كانت مخرجاته في معظمها منخفضة، بينما توجد برامج أخرى تحقق مستويات عالية من الجاهزية، وتمتلك قدرة أكبر على إعداد خريجين قادرين على المنافسة في سوق العمل، والمساهمة في البحث العلمي والابتكار والتنمية.

وهنا يصبح من الممكن النظر إلى نتائج الجاهزية باعتبارها إحدى الأدوات التي تساعد على إعادة تشكيل الخريطة الأكاديمية الوطنية للتعليم العالي؛ بحيث تتجه الطاقة التعليمية والموارد البشرية والاستثمارات إلى البرامج الأكثر قدرة على تحقيق مخرجات نوعية، مع معالجة البرامج المتعثرة بدلاً من استمرار التوسع فيها دون أثر واضح.

فالجامعة لا ينبغي أن تقيس نجاحها بعدد الخريجين فقط، وإنما بقدرتهم على توظيف ما تعلموه في مواقف مهنية حقيقية. وكلما اقتربت نواتج التعلم الأكاديمية من احتياجات القطاعات المهنية والعلمية والبحثية، أصبحت الشهادة الجامعية أكثر قيمة، وأصبح الخريج أكثر قدرة على المنافسة، وأصبح الاستثمار الوطني في التعليم أكثر عائدًا.

كما أن البيانات الناتجة عن اختبارات الجاهزية يمكن أن توفر قاعدة معرفية ثرية للبحث العلمي في قضايا التعليم الجامعي، من خلال تحليل الفروق بين البرامج والجامعات، واكتشاف عوامل النجاح والتعثر، ودراسة العلاقة بين ممارسات التدريس وجودة المخرجات.

وفي نهاية المطاف، ليست القضية في أن يكون لدينا عدد أكبر من البرامج الأكاديمية، وإنما أن يكون لدينا عدد أكثر كفاءة وجودة وأثرًا؛ برامج تخرج طلابًا وطالبات يمتلكون المعرفة الراسخة، والمهارات القابلة للتطبيق، والقيم المهنية، والقدرة على الإسهام في سوق العمل والبحث العلمي والتنمية الوطنية.

د. شايع سعد القحطاني

حين يتقدّم المنصب على التخصص

في المؤسسات التي تشتد التميز لا تُقاس قيمة المناصب القيادية بمسمياتها ولا بعدد من يشغلها وإنما بقدرة شاغليها على صناعة القرار وفهم طبيعة العمل وقيادة المختصين بكفاءة واقتدار ومن هنا تبرز إشكالية تستحق التوقف

إسناد بعض المناصب القيادية إلى موظفين لا تتوافق تخصصاتهم وخبراتهم مع طبيعة تلك المناصب، قد يبدو الأمر في ظاهره قرارًا إداريًا عابرًا لكنه في جوهره يتصل بثقافة المؤسسة وعدالة الفرص وكفاءة الأداء ومستقبل العمل نفسه

فالمنصب القيادي ليس مجرد درجة وظيفية أو امتياز إداري بل مسؤولية تتطلب معرفة عميقة بمجال العمل وقدرة على قراءة تفاصيله وفهم تحدياته واتخاذ قرارات مبنية على الخبرة والمعرفة لا على الانطباع أو الأقدمية وحدهما

ولا يعني ذلك أن التخصص الأكاديمي وحده هو المعيار المطلق للنجاح القيادي فالخبرة والمهارات الإدارية والقدرة على التعلم والإنجاز السابق كلها عناصر مهمة

لكن حين يكون الابتعاد بين تخصص الموظف وطبيعة المنصب كبيرًا يصبح من المشروع التساؤل: هل تملك المؤسسة معايير واضحة لاختيار القيادات؟ وهل تُسند المسؤوليات وفق الكفاءة والملاءمة المهنية أم وفق اعتبارات أخرى؟

إن المؤسسات الناجحة لا تخشى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لأنها تدرك أن الاستثمار الحقيقي ليس في شغل المقاعد القيادية وإنما في اختيار من يستطيع أن يضيف قيمة حقيقية للمؤسسة

والأخطر من عدم التوافق المهني هو أن يصبح الأمر ممارسة متكررة عندها تتأثر بيئة العمل تدريجيًا.

يشعر المتخصص بأن تخصصه وخبرته لا يمثلان ميزة حقيقية في مساره المهني بينما تتراجع قيمة الكفاءة أمام معايير غير واضحة

ومع الوقت قد يفقد الموظفون الثقة في عدالة الاختيار وتتحول الطاقات المهنية إلى حالة من الإحباط الصامت

كما أن المسؤولية القيادية في المجالات المتخصصة تحتاج إلى قائد يفهم لغة المجال وتفاصيله حتى وإن لم يكن هو من ينفذ العمل بنفسه.

فالقائد الذي لا يمتلك الحد الأدنى من المعرفة بطبيعة المجال الذي يديره سيكون أكثر اعتمادًا على الآخرين في فهم الملفات وتقييم الخيارات وقد يجد صعوبة في التمييز بين القرار المهني السليم والقرار الذي يبدو جيدًا على الورق

إن الحديث عن هذه القضية ليس اعتراضًا على أشخاص بعينهم ولا انتقاصًا من قدراتهم فكل موظف يستحق التقدير متى أثبت كفاءته

وإنما هو دفاع عن مبدأ مؤسسي أكثر أهمية: أن تكون المسؤولية بحجم الكفاءة وأن يكون الاختيار بحجم المسؤولية

ومن حق أي موظف أن يطمح إلى القيادة ومن حق المؤسسة أن تمنح الفرص لمن تثق بقدرتهم على النجاح لكن من واجبها في المقابل أن تجعل معايير الاختيار واضحة وعادلة وقابلة للدفاع عنها مهنيًا

فالقيادة ليست مكافأة والتعيين ليس مجرد إجراء إداري والمنصب ليس غاية في ذاته

القيادة تكليف قبل أن تكون تشريفًا والتميز المؤسسي يبدأ حين يوضع الإنسان حيث تتقاطع قدرته مع حاجة المكان

وفي النهاية قد تستطيع المؤسسة أن تتجاوز خطأ في تعيين واحد لكنها لا تستطيع أن تبني مستقبلاً قويًا بثقافة تتكرر فيها القرارات التي تضع المنصب قبل التخصص والاختيار قبل الكفاءة والمصلحة الآنية قبل جودة المؤسسة

علي الشهري
اعلامي

الاستدامة المالية للجامعات السعودية.. من الاعتماد على الميزانية إلى صناعة القيمة

لم تعد الاستدامة المالية للجامعات السعودية قضية محاسبية ترتبط بحجم الميزانية السنوية أو القدرة على ضبط المصروفات، بل أصبحت قضية استراتيجية تمس مستقبل الجامعة وقدرتها على الاستمرار في أداء رسالتها الأكاديمية والبحثية والتنموية.

فالتحدي الحقيقي اليوم لا يتمثل فقط في الحصول على التمويل، وإنما في بناء نموذج مالي يجعل الجامعة قادرة على تنويع مواردها، واستثمار أصولها، وتحويل المعرفة والابتكار إلى قيمة اقتصادية مستدامة.

وهنا تبرز الحاجة إلى الانتقال من النموذج التقليدي للجامعة بوصفها مستهلكاً للموارد إلى جامعة ريادية واستثمارية قادرة على صناعة القيمة وتوليد الإيرادات، من خلال خفض الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر، وإيجاد روافد مالية ذاتية ومستدامة، وتحويل المخرجات البحثية والابتكارات العلمية إلى منتجات وخدمات ذات قيمة سوقية.

الجامعة.. أصول تتجاوز حدود التعليم

تمتلك الجامعات السعودية أصولاً وإمكانات كبيرة يمكن أن تشكل قاعدة مهمة لبناء موارد مالية جديدة. فالقاعات الدراسية، والمختبرات، والملاعب، والمرافق الرياضية، والمساحات الجامعية، والمراكز المتخصصة، وغيرها من الأصول، يمكن تشغيلها واستثمارها خارج أوقات الذروة وفق نماذج اقتصادية مدروسة، بدلاً من بقائها أصولاً تتحمل الجامعة تكاليف تشغيلها وصيانتها دون تحقيق عائد مناسب منها.

كما تمثل برامج التعليم المرن، والتعليم المستمر، والبرامج المهنية المتخصصة فرصة كبيرة أمام الجامعات لتقديم خدمات تعليمية تستجيب للاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، وتوفر في الوقت ذاته مورداً مالياً مستداماً.

ولا ينبغي أن يقتصر الاستثمار على الأصول المادية، فالجامعة تمتلك أصلاً أكثر أهمية، وهو رأس المال المعرفي والبشري الذي يمكن تحويله إلى برامج استشارية، وخدمات تدريبية، وحلول مبتكرة، ومنتجات معرفية تخدم القطاعين العام والخاص.

من البحث العلمي إلى القيمة الاقتصادية

تمتلك الجامعات السعودية طاقات بحثية وعلمية هائلة، إلا أن القيمة الاقتصادية للبحث العلمي تتحقق عندما ينتقل من المختبر والورق إلى السوق.

وهنا تبرز أهمية إنشاء وتفعيل مكاتب متخصصة في نقل التقنية وتسويق الملكية الفكرية، بحيث تعمل على اكتشاف الابتكارات القابلة للتطبيق، وحمايتها، وتسويقها، وربط الباحثين بالمستثمرين والشركات.

فالابتكار الجامعي لا ينبغي أن ينتهي عند نشر ورقة علمية أو الحصول على براءة اختراع، بل يمكن أن يتحول إلى شركة ناشئة، أو منتج، أو تقنية، أو خدمة، أو شراكة استثمارية تحقق عائداً للجامعة وتساهم في الوقت نفسه في تنمية الاقتصاد الوطني.

التحدي ليس مالياً فقط

التحول نحو الاستدامة المالية لا يرتبط بتوفير مصادر دخل جديدة فقط، بل يحتاج إلى تغيير في البيئة الإدارية والتنظيمية والثقافة المؤسسية.

فالجامعة التي ترغب في التحول إلى مؤسسة ريادية واستثمارية تحتاج إلى منظومة إدارية قادرة على اتخاذ القرار بسرعة، واستثمار الفرص، وإدارة المخاطر، وبناء الشراكات، وتحويل الموارد المتاحة إلى استثمارات منتجة.

كما أن الانتقال إلى بيئة تنافسية يتطلب ثقافة جديدة تقوم على ريادة الأعمال الأكاديمية، وتشجيع الابتكار، واستثمار المعرفة، وتحفيز الكفاءات الجامعية على صناعة الفرص بدلاً من انتظارها.

الحوكمة.. شرط أساسي للاستدامة

كلما توسعت الجامعة في الاستثمار وتنويع مصادر الدخل، أصبحت الحوكمة أكثر أهمية.

فالاستدامة المالية لا تعني التخلي عن الرقابة، وإنما تعني بناء نموذج يجمع بين المرونة الاستثمارية والانضباط المؤسسي. وتساعد الأنظمة الرقابية الواضحة، ومعايير

الشفافية والمساءلة، ووضوح الصلاحيات والمسؤوليات، على حماية الموارد ورفع كفاءة القرارات الاستثمارية.

كما أن منح مجالس الأمناء والإدارات الجامعية صلاحيات أوسع ومدروسة يمكن أن يسهم في تسريع القرارات، وتقليل البيروقراطية، والاستجابة للفرص الاستثمارية، مع المحافظة على النزاهة والكفاءة المؤسسية.

التقنية.. شريك في الاستدامة المالية

أصبحت التقنية جزءاً رئيسياً من معادلة الاستدامة المالية.

فالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتقنيات المالية يمكن أن تساعد الجامعات في تحليل المخاطر، والتنبؤ بالتدفقات النقدية، ورفع كفاءة الإنفاق، وأتمتة العمليات المالية والاستثمارية، وتحسين عملية اتخاذ القرار.

ومع توفر البيانات المالية والتشغيلية، تستطيع الجامعة الانتقال من القرارات المبنية على التقدير الشخصي إلى قرارات تستند إلى مؤشرات وتحليلات دقيقة، بما يعزز كفاءة إدارة الموارد ويحد من الهدر.

الأوقاف والصناديق والاستثمار طويل الأجل

من أهم المسارات التي يمكن أن تدعم الاستدامة المالية للجامعات تطوير منظومة الأوقاف والصناديق الاستثمارية والشراكات مع القطاع الخاص.

فالوقف الجامعي يمكن أن يمثل مورداً طويل الأجل يمول التعليم والبحث العلمي والمنح والبرامج الأكاديمية، بينما يمكن للصناديق الاستثمارية أن توفر للجامعة أدوات أكثر مرونة لتنمية مواردها.

كما أن بناء شراكات استراتيجية مع الشركات والمؤسسات يمكن أن يفتح مجالات جديدة لتمويل الأبحاث، وتطوير البرامج، وإنشاء مراكز التميز، ودعم الشركات الناشئة المنبثقة من البيئة الجامعية.

الجامعة الريادية.. نموذج المستقبل

إن مستقبل الاستدامة المالية للجامعات السعودية لا ينبغي أن يقاس فقط بالسؤال: كم تحتاج الجامعة من الميزانية؟

بل بالسؤال الأهم:

ما القيمة التي تستطيع الجامعة أن تصنعها وتستثمرها؟

فعندما تنتقل الجامعة من كونها مركز تكلفة إلى مؤسسة تصنع المعرفة وتستثمرها، وتستثمر أصولها، وتبني أوقافها وصناديقها، وتدعم الشركات الناشئة، وتسوق ابتكاراتها، وتعقد التحالفات البحثية، وتقدم برامج نوعية لسوق العمل، فإن الاستدامة المالية تصبح جزءاً من منظومة التميز الجامعي، وليست مجرد هدف مالي.

وهذا التحول لا يعني تقليل أهمية الدعم الحكومي أو التخلي عن دوره، وإنما يعني بناء نموذج أكثر تنوعاً واستقلالية وقدرة على مواجهة المتغيرات، بحيث يصبح التمويل الحكومي أحد مكونات المنظومة المالية وليس مصدرها الوحيد.

وفي ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة، تصبح الجامعة الريادية والاستثمارية شريكاً أساسياً في التنمية الوطنية؛ جامعة تجمع بين التميز الأكاديمي، والابتكار، والاستثمار، والاستدامة المالية، وصناعة الأثر.

إن الجامعة التي تستطيع تحويل المعرفة إلى قيمة، والأصول إلى فرص، والبحث العلمي إلى منتجات، والشراكات إلى استثمارات، لن تكون فقط أكثر استقراراً من الناحية المالية، بل ستكون أكثر قدرة على صناعة مستقبلها والمساهمة بفاعلية في مستقبل الوطن.

د. إبراهيم بن ناصر المعطش
خبير الاستدامة المالية والمسؤولية الاجتماعية.
الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للمسؤولية الاجتماعية.

فعالية «لَمّة بهجة» تُدخل السرور على الأطفال المنوّمين وذويهم بالمدينة الطبية الجامعية

التراث والأنسنة وجودة الحياة

ترتبط جودة الحياة عادة بالخدمات والحدائق والمرافق والترفيه وسهولة التنقل، غير أن علاقتنا بالمكان تمثل جانبًا آخر لا يقل أهمية. فالمدينة التي نشعر فيها بالألفة والانتماء، ونجد في شوارعها وأحيائها شيئًا من ذاكرتنا وثقافتنا، تمنحنا تجربة حياة أكثر ثراءً. ومن هذه الزاوية تلتقي جودة الحياة بأنسنة المدن، ويلتقي الاثنان بالتراث.

تضع أنسنة المدن الإنسان في قلب المكان؛ في طريقة تصميمه واستخدامه، وفي فرص المشي والجلوس واللقاء والتفاعل التي يتيحها. ويمكن النظر إلى المواقع التراثية من المنظور نفسه. فالمبنى التاريخي يستعيد قيمته حين تدب الحياة حوله، والسوق القديم يستعيد روحه بحضور الناس والحرفيين، والساحة التاريخية تكتسب معنى جديدًا حين تصبح فضاءً للقاء وممارسة الثقافة، مع الحفاظ على أصالة المكان وذاكرته. عندها يتجاوز أثر التراث عوائده السياحية والاقتصادية المباشرة، ويغدو موردًا ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وبيئيًا يسهم في رفاه المجتمع وازدهاره وحيوية المكان.

وتقدم أروقة مدينة بولونيا الإيطالية، المدرجة في قائمة التراث العالمي، شاهدًا على هذه العلاقة. فقد ظلت الأروقة التاريخية فضاءات للمشي واللقاء والتفاعل، تربط الشوارع والساحات والمساكن والأنشطة التجارية. وتصفها اليونسكو بأنها نموذج معماري واجتماعي ومكان للاندماج والتبادل. وقد حافظت بذلك على قيمتها التاريخية، واستمرت في أداء وظيفة حية في المدينة وحياة سكانها.

وفي المملكة، اكتسبت هذه العلاقة حضورًا واضحًا مع إدراج الثقافة والتراث ضمن برنامج جودة الحياة في رؤية السعودية 2030. وتقدم الدرعية تجربة لافتة، حيث تجتمع المساحات العامة والمطاعم والفعاليات والتجارب الثقافية في محيط تاريخي يرتبط بحي الطريف المسجل في قائمة التراث العالمي. وقد تجاوز عدد زوار البجيري ثلاثة ملايين منذ افتتاحه، وسجل عام 2024 نحو 700 ألف زائر متكرر. وتحمل الزيارة المتكررة دلالة مهمة؛ فالعودة إلى المكان تعكس حضوره ضمن خيارات الناس لقضاء وقتهم والالتقاء والاستمتاع بالمدينة. وتتكرر الفكرة نفسها تتكرر في عدد من مراكز المدن والقرى التراثية التي أعيد تأهيلها؛ حيث رافق ترميم المباني تطوير الممرات والساحات والمساحات الخضراء، وتهيئة أماكن للفعاليات والمنتجات المحلية. وعادت الحياة إلى الأسواق والأزقة، ومعها عاد الناس إلى المكان. وتعزز الأرقام هذا المشهد؛ إذ تشير إحصاءات الثقافة والترفيه لعام 2024 أن 81.6٪ من السكان في سن الخامسة عشرة فأكثر زاروا فعالية أو موقعًا ثقافيًا واحدًا على الأقل. وبلغت نسبة زيارة مواقع التراث الثقافي 18.9٪ فيما زار المتاحف 13.4٪ كما شارك 39٪ في نشاط ثقافي واحد على الأقل. وهي مؤشرات تعكس اتساع حضور الثقافة في حياة المجتمع.

وتضع أنسنة المواقع التراثية أمامنا سؤالاً يستحق التفكير: كيف نحفظ ذاكرة المكان ونبقيها حاضرة في حياة الناس؟ فالمكان الذي يحتفظ بتاريخه ويمنح الإنسان فرصة أن يعيش هذا التاريخ بطريقته المعاصرة، يصنع علاقة أعمق بين الذاكرة والحياة. وربما هنا تكمن أجمل صور جودة الحياة في أن نعيش حاضرنا في مدن تحفظ ذاكرتها، وتمنح الإنسان مكانًا فيها.

د. ياسر هاشم الهياجي
كلية السياحة والآثار

تقدّم سعودي وتحدّي الإتقان

جاءت نتائج بيزا 2025 في سياق عالمي يشهد تراجعًا ملحوظًا في القراءة والرياضيات، بينما حافظ أداء العلوم على قدر أكبر من الاستقرار. وفي هذا السياق، تكشف النتائج السعودية عن تقدم مهم في العلوم، لكنها في الوقت نفسه تطرح سؤالاً أكثر أهمية من ترتيب المملكة دوليًا: إلى أي مدى يستطيع الطالب توظيف ما تعلمه في الفهم والتحليل وحل المشكلات؟ سجّل الطلاب السعوديون 413 نقطة في العلوم، 390 في الرياضيات، 387 في القراءة، 426 في حل المشكلات الحاسوبي. ومقارنة بدورة 2022، ارتفع أداء العلوم بمقدار 23 نقطة، وهو التحسن الأوضح إحصائيًا، كما انخفضت نسبة منخفضي الأداء في العلوم بنحو 13 نقطة مئوية. وهي مؤشرات إيجابية تستحق دراسة العوامل التي أسهمت فيها والبناء عليها. ومع ذلك، يبقى تحدي الإتقان قائمًا؛ فما يزال 44 في المئة من الطلاب السعوديين دون المستوى الثاني في العلوم والقراءة والرياضيات مجتمعة، بينما لا تتجاوز نسبة من يصلون إلى مستويات الأداء العليا في مجال واحد على الأقل 0.6 في المئة. ومن هنا فإن الأولوية ليست رفع المتوسط فقط، بل العمل في اتجاهين: تقليص نسبة منخفضي الأداء، وزيادة نسبة الطلاب القادرين على الوصول إلى مستويات التفكير العليا. وتبرز القراءة بوصفها أحد أهم مجالات التحسين. فهي ليست مسؤولية معلم اللغة العربية وحده، لأن الطالب يحتاج في العلوم إلى فهم النصوص والرسوم والجداول وتحليل الأدلة، كما يحتاج في الرياضيات إلى فهم المشكلة قبل تمثيلها وحلها. وفي عصر تتزايد فيه القراءة السريعة والمحتويات الرقمية المختصرة، تصبح القراءة العميقة، والقدرة على تقييم المعلومات والربط بين المصادر، مهارات أساسية للتعلم في مختلف التخصصات. وفي ضوء الاتجاهات الحديثة في تعليم العلوم، ومهارات القرن الحادي والعشرين، وممارسات العلم والهندسة التي تؤكدها معايير الجيل القادم للعلوم NGSS ، فإن الاستجابة لنتائج بيزا لا ينبغي أن تكون بتكثيف التدريب على نماذج الاختبار، بل بتطوير طبيعة التعلم داخل الصف. فالمطلوب أن يطرح الطالب الأسئلة، ويفسر الظواهر، ويحلل البيانات، ويبني التفسيرات، ويقيّم الأدلة، ويبرر استنتاجاته، ويواجه مواقف جديدة تتطلب منه توظيف المعرفة لا مجرد استرجاعها. ويضاف إلى ذلك تحدي التقنية والذكاء الاصطناعي. فالقضية ليست في استخدام هذه الأدوات أو منعها، وإنما في كيفية توظيفها. فإذا ساعدت الطالب على البحث والمقارنة والتحقق والنقد فهي تعزز التعلم، أما إذا قامت بالقراءة والتلخيص والحل نيابة عنه، فقد تحرمه من العمليات العقلية التي يسعى التعليم إلى تنميتها. وهذا يعزز الحاجة إلى دور المعلم القادر على توجيه التفكير، وبناء الفهم، وتنمية الاستقلالية لدى المتعلم. كما تستحق قضية الغياب المدرسي اهتمامًا أكبر؛ فمهما بلغت جودة المناهج وفاعلية التدريس، فإن أثرهما يظل محدودًا إذا فقد الطالب جزءًا متكررًا من فرص التعلم. ولذلك فإن تحسين نواتج التعلم يحتاج إلى رؤية متكاملة تجمع بين جودة الممارسة الصفية، والقراءة العميقة، والتقويم الذي يقيس الفهم والتطبيق، والحضور المنتظم، والاستخدام الواعي للتقنية. إن نتائج بيزا 2025 تحمل رسالة متوازنة: هناك تقدم سعودي في العلوم يمكن البناء عليه، لكن الإتقان ما يزال هو التحدي الأهم. والسؤال الذي ينبغي أن يقود المرحلة المقبلة ليس كيف نرفع ترتيب المملكة في الاختبارات الدولية؟ بل: كيف نبني طالبًا يقرأ بعمق، ويفكر نقديًا، ويحل المشكلات، ويقيّم الأدلة، ويوظف ما تعلمه في حياته؟ وعندما يتحقق ذلك، يصبح تحسن نتائج المملكة في الاختبارات الدولية نتيجة طبيعية لتحسن جودة التعليم، لا هدفًا مستقلاً عنه.

عبدالمجيد الجريسي – باحث دكتوراه
كلية التربية – قسم المناهج وطرق تدريس العلوم

رسالة الجامعة
الخبر..ومنصة الحدث
تصدر عن قسم الإعلام
بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الملك سعود
rs.ksu.edu.sa

قسم الحوارات
محمد العنزي

قسم الأخبار
قماش المنيصير
نور السرحاني

العلاقات العامة
غيدا السبيعي

إدارة الإنتاج الفني
عبدالكريم الزايدي

قسم التصوير
عبدالله العمودي

قسم الأرشيف والتوزيع
يوسف الفليج
منور العنزي

فريق الطلاب
عبدالمحسن بن شفلوت
بندر الشهراني
تركي الختافر
عبدالرحمن القحطاني
الوليد بن سعود
ريهام مجدل
شُعاع فهد
ريم العتيبي
وجد اللويمي
وئام القرني
أسماء العنزي
سديم بن مفرج
الجوهرة العتيبي
رغد الاحمري
أميرة مهاوش
لجين الحربي
حنين الطحيني

الطباعة
مطابع دار جامعة الملك سعود للنشر
ردمد ١٥٢٧-١٣١٩
ت/٤٦٧٢٨٧٠/ف/٤٦٧٢٨٩٤

المشاركة
المراسلات باسم المشرف على الإدارة والتحرير
رسالة الجامعة -كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الملك سعود ص.ب.٢٤٥٦٠ الرياض ١١٤٥١
البريد الالكتروني / resalah@ksu.edu.sa

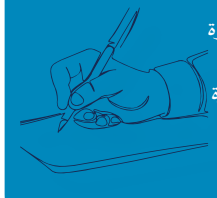

الموضوعات المنشورة تعبر عن كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجامعة أو الصحيفة

الخبر
ومنصة الحدث

rs.ksu.edu.sa
resalah@ksu.edu.sa

د. الجابري:
الطبيب المتميز يُبنى بالمعرفة والإنسانية لا بالمعدل وحده

«الطب سيمنح الطالب تخصصه، لكن عليه خلال هذه السنوات أن يبني الإنسان الذي سيحمل هذا التخصص».. بهذه الرؤية يختصر أ.د. منصور الجابري، استشاري أمراض الدم ونقل الدم ورئيس قسم علم الأمراض في كلية الطب بجامعة الملك سعود، مفهوم التميز في مهنة الطب، مؤكدًا أن نجاح طالب الطب لا يُقاس بالمعدل الأكاديمي وحده، بل بما يكتسبه من مهارات التواصل، والقدرة على التعلم المستمر، وتحمل المسؤولية، وبناء شخصية قادرة على التعامل مع الإنسان قبل المرض..

رسالة الجامعة
حوار: حنين الطحيني

- بدايةً، نود أن تحدثنا عن مسيرتك الأكاديمية والمهنية، وما أبرز المحطات التي أثرت في مسيرتك؟

ارتبطت مسيرتي الأكاديمية بكلية الطب في جامعة الملك سعود؛ ففي أروقتها درست الطب، ثم عدت إليها طبيبًا وأستاذًا، وقضيت فيها الجزء الأكبر من حياتي الأكاديمية والمهنية.

بعد التخرج اتجهت إلى أمراض الدم ونقل الدم، وأمضيت مرحلة مهمة من تدريبي التخصصي مع الكلية الملكية الأسترالية لعلم الأمراض، ثم حصلت على زمالة جامعة الملك سعود في أمراض الدم ونقل الدم عام 2012. بعد عودتي بدأت مرحلة طويلة من العمل الأكاديمي والسريري؛ شاركت في تعليم طلاب الطب وتدريب الأطباء، وتوليت إدارة برنامج زمالة أمراض الدم ونقل الدم، وأسست مع زملائي مختبر التدفق الخلوي في مستشفى الملك خالد الجامعي، كما أشرفت على عيادة مضادات التخثر لعدة سنوات. ومع اتساع المسؤوليات اتجهت إلى دراسة الإدارة الصحية، وحصلت على درجة الماجستير في الإدارة الصحية من جامعة الملك سعود عام 2016، ثم درست القيادة في التعليم الصحي في جامعة سوانزي في بريطانيا عام 2018.

وظل طب نقل الدم محورًا رئيسًا في مسيرتي؛ ففي عام 2023 شاركت في تأسيس زمالة جامعة الملك سعود في نقل الدم والعلاج الخلوي، ثم انتقلت إلى تجربة وطنية مختلفة بتولي الإدارة التنفيذية لمركز خدمات نقل الدم في وزارة الصحة، حيث أتيحت لي فرصة التعامل مع خدمات الدم بمنظور أشمل يشمل الإمداد والسلامة والجودة والتنظيم والسياسات الصحية.

وبالتوازي مع ذلك، شاركت في عدد من المشاريع الوطنية الوقائية، من بينها الدليل الإرشادي لفحوصات ما قبل الزواج في وزارة الصحة، والمشروع الوطني لفحوصات المواليد في هيئة الصحة العامة «وقاية»، وكان لذلك أثر في توسيع اهتمامي بالصحة العامة وأمراض الدم الوراثية.

- كرئيس لقسم علم الأمراض، ما أبرز التحديات التي تواجهها في تطوير القسم، وما الطموح الذي تسعى إلى تحقيقه؟

قسم علم الأمراض بطبيعته قسم كبير ومتعدد التخصصات، ويضم عددًا من العلوم الطبية التي تقع في منطقة مهمة بين العلوم الأساسية والعلوم السريرية، وهذا التنوع هو أحد عناصر قوة القسم، ويحتضن خمس زمالات دقيقة، إلى جانب عدد من برامج الزمالات التخصصية.

وأرى أن من مسؤوليات القسم الأكاديمي ألا يكتفي بتدريس التخصصات القائمة، وإنما أن يقرأ التحولات التي تحدث في الطب وفي سوق العمل مبكرًا، ثم يترجمها إلى برامج تدريبية قادرة على إعداد الكفاءات التي سيحتاجها القطاع الصحي خلال السنوات المقبلة.

أما التحدي الآخر فهو سرعة التحول الذي تشهده علوم الأمراض والمختبرات. وفي الجانب البحثي، يحظى قسم علم الأمراض بفرصة كبيرة؛ فالمختبر بطبيعته ملتقى لكمٍّ هائل من البيانات والعينات والمعلومات السريرية. وطموحنا أن تتحول هذه الثروة إلى أبحاث ذات قيمة، تساعد في فهم الأمراض في مجتمعنا، وتجيب عن أسئلة صحية وطنية، وتدعم تطوير الممارسة الطبية.

- ما أكثر مفهوم خاطئ أو معلومة شائعة عن أمراض الدم تتمنى تصحيحها لدى أفراد المجتمع؟

من المفاهيم التي أتمنى تصحيحها لدى المجتمع النظر إلى أمراض الدم باعتبارها تخصصًا عامًا، وأن أي تغير في صورة الدم يمكن تفسيره وتشخيصه وعلاجه بسهولة. والحقيقة أن الدم من أكثر مكونات الجسم تعقيدًا، والتغيرات التي تظهر فيه قد تحمل دلالات تتجاوز بكثير مجرد ارتفاع رقم أو انخفاضه. وفي المفهوم الطبي الحديث يُنظر إلى الدم باعتباره عضوًا من أعضاء الجسم، وله طبيعة فريدة؛ فهو لا يستقر في موضع واحد، وإنما يجري في أنحاء الجسد، ويصل إلى كل عضو ونسيج تقريبًا. هذه الطبيعة تجعله شديد الحساسية لما يحدث في الجسم؛ فالمرض قد ينشأ في الدم نفسه، وقد يظهر أثر مرض في عضو آخر من خلال تغيرات نكتشفها في الدم.

- ما الفرق بين الطالب الذي يكتفي بالنجاح الأكاديمي والطالب الذي يبني نفسه ليكون طبيبًا متميزًا؟

أعتقد أن النجاح في كلية الطب مفهوم كلي، ولا يمكن اختزاله في المعدل الأكاديمي أو القدرة على اجتياز الاختبارات. التفوق الدراسي مهم بلا شك، فهو يعكس الجدية والانضباط وإتقان المعرفة، لكنه يمثل جانبًا واحدًا من تكوين الطبيب. الطالب الذي يفكر في مستقبله مبكرًا يدرك أن سنوات الجامعة هي مرحلة مفصلية في بناء الذات ولذا يهتم بجودة لغته، وبقدرته على التعبير والكتابة، ويتعلم كيف يتحدث أمام الآخرين وكيف يستمع إليهم. هذه المهارات قد تبدو بعيدة عن المقررات الدراسية، لكنها تصبح لاحقًا جزءًا أساسيًا من كفاءة الطبيب.

كذلك أنصح الطالب ألا يجعل علاقته بالمعرفة مرتبطة بالاختبار. الطب يتغير بسرعة، وما يتعلمه اليوم قد يتغير جزء منه بعد سنوات قليلة. لذلك فإن إحدى أهم المهارات التي ينبغي أن يخرج بها من كلية الطب هي القدرة على التعلم المستمر: أن يعرف كيف يبحث عن المعلومة، وكيف يقرأها وينقدها، وكيف يميز بين الدليل العلمي الجيد وغيره.

ثم يأتي إتقان التخصص. فالطبيب المتميز يحتاج إلى أساس علمي متين، وتدريب جاد، وممارسة تراكمية تجعله أكثر نضجًا ودقة في قراراته مع مرور الوقت.

- كيف يمكن للطالب أن ينتقل من مجرد متلق للمعلومة إلى باحث ومساهم في تطوير المعرفة الطبية؟

التحول من متلق للمعلومة إلى باحث عنها يبدأ من تغييرٍ النظرة إلى المعرفة نفسها. والطالب مع النضج يكتشف أن الطب معرفة تتطور باستمرار، وأن بين ما نعرفه وما نجهله مساحة واسعة من الأسئلة. وفي هذه المساحة تحديدًا تولد بذرة البحث العلمي. الباحث يرى ما يراه الآخرون، لكنه لا يمر عليه مرورًا عابرًا؛ يتوقف ويسأل: لماذا حدث ذلك؟ هل ما نعرفه يفسره فعلاً؟ هل توجد طريقة أفضل؟ وهل المعرفة التي جاءت من مجتمعات أخرى تنطبق بالدرجة نفسها على مرضانا ومجتمعنا؟

ولهذا أرى أن الفضول العلمي يسبق أدوات البحث. الإحصاء ومنهجية البحث وكتابة الورقة العلمية يمكن تعلمها، أما القدرة على ملاحظة السؤال الجيد فتحتاج إلى أن تُنمّى مبكرًا. فكثير من الأبحاث المهمة بدأت بملاحظة صغيرة في عيادة أو مختبر، تحولت إلى سؤال، ثم إلى فرضية، وانتهت بمعرفة جديدة.

ومع النضج يتغير السؤال في ذهنه من: ما الموضوع الذي أستطيع أن أنشر فيه؟ إلى: ما السؤال الذي يستحق أن أبحث فيه؟

- ما المهارة أو الصفة التي تتمنى أن يحرص طلاب الطب على بنائها مبكرًا؟

بناء الذات بصورة متكاملة، والمحافظة على الفضول والرغبة في المعرفة. وأتمنى من طالب الطب ألا يحصر قراءته في الطب وحده. فالقراءة في الأدب والتاريخ توسّع نظرته إلى الإنسان والحياة؛ وأرى أن الكتابة امتداد طبيعي للقراءة. فالإنسان حين يكتب يتعلم كيف يرتب أفكاره، ويختار كلماته، ويعبّر عن المعنى بدقة. ومع كثرة القراءة والكتابة تتشكل لغته، ويتسع أفقه، ويصبح أكثر قدرة على فهم الآخرين والتواصل معهم. الطب سيمنح الطالب تخصصه، لكن عليه خلال هذه السنوات أن يبني الإنسان الذي سيحمل هذا التخصص. ولهذا أنصح طلاب الطب دائمًا أن يقرأوا خارج الطب، وخصوصًا في الأدب والتاريخ، وأن يكتبوا باستمرار، وأن يحافظوا على فضولهم؛ فالطبيب في النهاية يتعامل مع الإنسان، ومعرفته بالإنسان ينبغي أن تكون أوسع من معرفته بمرضه.

- ما الإنجاز أو الموقف الذي تشعر أنه ترك أثرًا خاصًا فيك؟

هناك ثلاث محطات تركت أثرًا خاصًا في مسيرتي. الأولى كانت رئاسة وحدة الإرشاد الأكاديمي في كلية الطب لمدة سبع سنوات؛ أتاحت لي أن أكون قريبًا من الطلاب في مراحل مهمة من حياتهم. ومن أجمل ما أحمله من تلك المرحلة أن أرى اليوم طلابًا عرفتهم في بداياتهم وقد أصبحوا أطباء ومتخصصين ناجحين.

أما المحطة الثانية فكانت تولي الإدارة التنفيذية لخدمات نقل الدم في وزارة الصحة، وهي تجربة نقلتني من البيئة الجامعية والمستشفى إلى مسؤولية وطنية، ووسعت رؤيتي لطب نقل الدم بوصفه منظومة متكاملة تبدأ بالمتبرع، وتمر بالفحص والجودة والإمداد، وتنتهي بسلامة المريض. والمحطة الثالثة التي أعتز بها كانت اعتماد معالي وزير الصحة لكتابي «The Optimal Guide to Hemoglobinopathy» مرجعًا علميًا لفحوصات ما قبل الزواج في المملكة. ولهذه المحطة معنى خاص بالنسبة لي؛ لأنها جسدت قيمة أن تتحول المعرفة العلمية من بحث وكتابة إلى مرجع يُستفاد منه في برنامج وطني يمس صحة المجتمع والأجيال القادمة.

> قسم علم الأمراض كبير ومتعدد التخصصات ويضم عددًا من العلوم الطبية

> في المفهوم الطبي الحديث يُنظر إلى الدم باعتباره عضوًا من أعضاء الجسم

> التفوق الدراسي مهم بلا شك لكنه يمثل جانبًا واحدًا من جوانب تكوين الطبيب

> الطب معرفة تتطور باستمرار وبين ما نعرفه وما نجهله مساحة واسعة من الأسئلة

رسالة الجامعة
الخبر..ومنصة الحدث
العدد 1563 | الأحد 9 ربيع الثاني 1448هـ | الموافق 20 سبتمبر 2026م
r s . k s u . e d u . s a

في اليوم العالمي للقانون.. طلبة القانون يرسمون ملامح مستقبل المهنة

نواف الوقيت

أحمد بن رشيد

منصور العتيبي

عبدالله الشرافي

عبدالمنان العتيبي

عبدالعزيز الحربي

نواف: دراسة القانون ليست مجرد مرحلة أكاديمية بل أساس لبناء شخصية قانونية واعية وقادرة

أحمد: القانونيون ليسوا مجرد دارسين أو حافظين للنصوص بل حُماة للعدالة وشركاء في التنمية

منصور: اعتزوا باختياركم للقانون فأنتم تدرسون أحد أهم التخصصات وأكثرها تأثيرًا

عبدالله: القانون ليس مجرد مواد وأحكام تُحفظ بل أثر يُصنع ورسالة وعدالة وأمان للمجتمع

عبدالمنان: القانون ليس تخصصاً دراسياً وحسب فخلف كل نص قانوني حق يُصان وعدل يُقام

عبدالعزيز: ليس هناك مهارة هي الأهم بذاتها لأن القانوني يجب أن يكون "مجموعة إنسان"

استطلاع: لجين الحربي

بالتزامن مع اليوم العالمي للقانون توجهنا إلى مجموعة من طلبة تخصص القانون لاستطلاع رؤاهم ونظرتهم حول أهمية هذا التخصص والدافع لاختياره، وأكثر مجال قانوني يستهويهم، والمهارة الأهم لطالب القانون من وجهة نظرهم، إضافة لأبرز تحد يواجه طالب القانون في رحلته الأكاديمية، ومستقبل المهن القانونية في ظل التطورات التقنية، والرسالة التي يودون توجيهها لطلاب وطالبات القانون بمناسبة اليوم العالمي للقانون..

صناعة أثر

أوضح الطالب نواف الوقيت قائلا: الذي دفعني لاختيار تخصص القانون هو الشغف واهتمامي بالعدالة، ورغبتي في فهم الحقوق والواجبات وكيفية التعامل مع القضايا والمواقف القانونية بشكل صحيح. وأكثر مجال يستهويني هو القانون التجاري لأنه مرتبط بالقانون والتجارة في آن واحد. أما المهارة التي أرى أنها الأهم لطالب القانون فهي التحليل النقدي والصياغة الدقيقة؛ فالقانون لا يعتمد على الحفظ فقط، بل على تفكيك النصوص وفهم أبعادها وتطويع الحجة القانونية بوضوح وإقناع. وأبرز تحد يواجه طالب القانون في رحلته الأكاديميةً من وجهة نظري مواكبة وتيرة التحديثات التشريعية المستمرة، وتحويل المعرفة النظرية المجردة إلى تطبيق عملي يحاكي واقع سوق العمل وسرعة متغيراته. وأعتقد أن مستقبل المهن القانونية في ظل التطورات التقنية سيكون مستقبلاً تكاملياً لا يلغي دور القانوني بل يطوره. وفي اليوم العالمي للقانون، أود توجيه رسالة لطلاب وطالبات القانون: أنتم لستم مجرد دارسين للنصوص بل حُماة للعدالة وشركاء في التنمية؛ اجعلوا الأمانة المهنية بوصلتكم، واستثمروا في صقل مهاراتكم باستمرار لتكونوا صوت الحق والأثر المستدام.

الأكثر تأثيراً

وأكد الطالب منصور العتيبي قائلا: اكتشفت أن المجال القانوني هو المجال الذي أميل إليه وأجد نفسي فيه. ويستهويني المجال التجاري، وبالأخص قانون الشركات والقانون المالي؛ وأرى أن من أهم المهارات التي ينبغي أن يمتلكها طالب القانون هي القدرة على الفصل بين العاطفة والموضوعية، إلى جانب إتقان مهارة الصياغة القانونية، لما لها من أهمية أساسية في العمل والممارسة القانونية. وأعتقد أن التطورات التقنية ستظل عاملاً مساعداً في تطوير المهن القانونية ورفع كفاءتها، لكنها لن تلغي الحاجة إلى المختص القانوني، فوجود العنصر البشري والخبرة القانونية سيظل أمرًا أساسيًا في هذا المجال. وفي اليوم العالمي للقانون أقول لطلاب وطالبات القانون: استمتعوا برحلتكم في هذا التخصص، واعتزوا باختياركم للقانون؛ فأنتم تدرسون أحد أهم التخصصات وأكثرها تأثيرًا. والمجال القانوني من المجالات المهنية المستمرة والمتنوعة، سواء من خلال العمل في الجهات المختلفة أو ممارسة المهنة بشكل مستقل. ويكفي فخرًا بهذا التخصص أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الملك سعود.

تحليل واستنباط

وأوضح الطالب عبدالله الشرافي: تخصص القانون يمنح التفكير منطقاً وتحليلاً أعمق ويتطلب شغفاً دائما بالتعلم والتحديث. وأكثر مجال يستهويني هو القانون التجاري نظراً للحراك الاقتصادي الكبير والتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال والأنظمة الاستثمارية. والمهارة الأهم لطالب القانون من وجهة نظري هي القدرة على التحليل واستنباط الأحكام والتفكير الناقد، فالمسألة لا تقتصر على حفظ النصوص النظامية بل في كيفية فهم المعنى وتطبيق المادة النظامية على الوقائع بأسلوب سليم. وأبرز تحد يواجه طالب القانون في رحلته الأكاديمية التوفيق بين الاستيعاب النظري الكثيف للمواد النظامية وبين التطبيق العملي إضافة إلى الحاجة المستمرة لمواكبة التحديثات والتعديلات التنظيمية المتسارعة. ورسالتي لطلاب وطالبات القانون: القانون ليس مجرد مواد وأحكام تُحفظ، بل هو رسالة وعدالة وأمان للمجتمع، استثمروا مرحلتكم الأكاديمية في البناء الفكري وتطوير مهاراتكم الشفهية والكتابية، فأنتم صناع الأثر في المستقبل.

رسالة ومسؤولية

من جهته، أوضح الطالب عبدالمنان العتيبي: تخصص القانون لا يكتفي بفهم النصوص، بل يعلّمك كيف تحمي الحقوق، وتعالج المشكلات، وتصنع أثرًا حقيقيًا في المجتمع. وأكثر مجال قانوني يستهويني هو المجال الجنائي؛ لما فيه من تحليل للوقائع، ودراسة للأدلة، وبناء للحجج، وهو مجال يتطلب دقة عالية وقدرة على الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة.

وأرى أن القدرة على التحليل هي المهارة الأهم لطالب القانون، لأن طالب القانون لا يُقاس بقدرته على حفظ النصوص فقط، بل بقدرته على فهمها وربطها بالوقائع والوصول إلى الحل القانوني الصحيح. وأبرز تحد يواجه طالب القانون هو الانتقال من مرحلة حفظ المعلومات إلى مرحلة التفكير القانوني؛ فالتحدي الحقيقي ليس أن تعرف النص، بل أن تعرف متى وكيف ولماذا تطبّقه.

وبهذه المناسبة أقول لزملائي طلاب وطالبات القانون: لا تجعلوا القانون مجرد تخصص دراسي، بل اجعلوه رسالة وأثرًا ومسؤولية. ابنوا معرفتكم، وطوّروا مهاراتكم، وتذكّروا دائمًا أن خلف كل نص قانوني حقًا يُصان وعدلاً يُقام.

مهنة إنسانية

أما الطالب عبدالعزيز الحربي قال: تخصص قانون: أكثر مجال قانوني يستهويني هو مجال الشركات والمالية، لأني من قبل دخولي للقانون كان الاتجاه للإدارة المالية فعينما دخلت القانون وجدت أنه مظلة جميع التخصصات، وكذلك لأن الشركات والمالية يُسمى أحياناً بقانون الأعمال بعكس الطابع الاعتيادي للقانون. وأرى أنه ليس هناك مهارة بذاتها هي الأهم، لأن القانوني يجب أن يكون "مجموعة إنسان" بمظهره وهندامه، وبثقافته اللغوية، وبإلمامه بالأنظمه التي هو متخصصٌ فيها، وبدبلوماسيته، وبمراعاته لمعظم شرائح المجتمع وبحُسن منطوقة. وأبرز تحد يواجه طالبَ القانون في رحلته الأكاديميةً من وجهة نظري هو وجود شاغر كبير جداً بين ما يتعلمه في القاعات والمحاضرات وبين تطبيقه على أرض الواقع. واستطرد قائلا: القانون مهنة إنسانية ولا يُتصور وجودها بدون الجانب الإنساني فالحديث عن الذكاء الاصطناعي واستحواذه على الوظائف أو وجود التقنية المتطوره التي تلغي أهمية الإنسان في هذا المجال كلام فارغ. فالتقنية المتطورة والذكاء الاصطناعي هي أدوات صنعها الإنسان وسخرها الله عز وجل لنا، فستكون عوناً وساعداً قوياً للقانونيين إذا أجادوا استخدامها. وبمناسبة اليوم العالمي للقانون أذكّر زملائي طلاب وطالبات القانون بحديث سيدنا وحبيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما قال: "ولأن أمشي مع أخ في حاجة أحب إليَّ من أن أعتكف في هذا المسجد شهراً، ومن مشى مع أخيه في حاجة ـ حتى يثبتها له ـ أثبت الله قدمه يوم تزول الأقدام".

د. عبدالله العتيبي: لم أندم يوماً على الاختيار الموفق للكلية أو للتخصص

الأستاذ الدكتور عبدالله زين العتيبي، عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الطبية التطبيقية، عميد الكلية السابق، وعضو مجلس الشورى، يرى أن الحياة جامعة بحد ذاتها وكل يوم يمر عليك بمثابة درس وعبرة تستفيد منها، وأن لكل زمان ظروفه وانعكاساته التي تلقي بظلالها على جميع مناحي الحياة لكن يظل القاسم المشترك بين طلاب الأمس واليوم هو العمل الدؤوب والطموح منقطع النظير والإصرار والعزيمة لتحقيق أهدافهم المنشودة..

رسالة الجامعة
حوار: الجوهرة العتيبي

في البداية... كيف تبدأ يوم عملك في المجال الأكاديمي؟

العمل في المجال الأكاديمي متنوع ما بين التدريس وإعطاء المحاضرات والقيام بدور الباحث المتخصص في مجاله وكذلك أعبائه الإدارية - إن كان لديه منصب إداري- ولا أنسى الدور المهم في التواصل المباشر مع طلابه كمرشد أكاديمي أو الإجابة على إستفسارات طلابه خلال الوقت المحدد والمعلوم مسبقاً كساعات مكتبية. لذلك لا يقتصر العمل في المجال الأكاديمي على جزء محدد بل يتعدد بتعدد مهامه المناطة به.

نعود إلى الوراء من حياتك حيث الطفولة والشباب، هل خططت لمستقبلك حينها؟

في الواقع لم تكن هناك رؤية واضحة ومحددة في أيام الدراسة حيث لم تكن لدينا الوسائل المعينة كما هو الحال في الوقت الحاضر من دورات ونصائح ومقاطع على وسائل التواصل الاجتماعي أو اختبارات مهنية تستقي من نتيجتها التوجه المناسب لك، وإن كانت الجامعة هي التوجه السائد للطلاب لكن لم تكن المجالات محددة بل كانت أقرب للأمنيات منها للواقع. لكن جذبني المجال الصحي بشكل عام لما كنا نراه عند زيارات المستشفيات من جوانب إنسانية عظيمة في توفير ما يحتاجه من يطلب المساعدة منهم بكل رحابة صدر وتفان كبير.

تخصصك.. مجال عملك.. كيف حدث؟

عندما قدمت أوراقي للقبول في الجامعة تم قبولي في كلية العلوم الطبية التطبيقية ولم تكن لدي المعلومات الكافية والوافية عن هذه الكلية الحديثة، وعندما قرأت عن تخصصاتها المختلفة ومجالات العمل لخريجيها وكذلك استشارة أحد عمداء الكليات الصحية وقتها شجعني بقوة للالتحاق بها وكان محقاً فيما ذهب إليه ولم أندم يوماً على هذا الاختيار الموفق سواءً للكلية أو لاحقاً للتخصص ولله الحمد.

ما مدى تأثير تخصصك الأكاديمي على حياتك الأسرية؟

تلقيت كل الدعم والمساندة المعنوية والتقدير سواءً من والديّ أو من زوجتي ناهيك عن التفهم الكامل للسفر المتكرر لحضور المؤتمرات العلمية وكذلك العمل في اللجان المتخصصة في أوقات قد تكون خارج أوقات العمل الرسمي. أيضاً عندما كنت وكيلاً للكلية للشؤون الأكاديمية وبعدها عميداً للكلية كان العمل فيهما متواصلاً ولا ينقطع بانتهاء الدوام الرسمي لكن الدعم الأسري والتفهم الكامل لواجبات عضو هيئة التدريس وأداوره الإدارية أسهمت في التخفيف بشكل كبير من ضغوط العمل المستمر.

هل تناقش أسرتك في تخصصك؟

نعم في الأمور التي تكتسب صفة العمومية والشمول للاستئناس برأيهم ومقترحاتهم التي قد تكون غائبه عني أحياناً.

هل سلك أحد من أفراد أسرتك طريقك في المجال الأكاديمي؟ ولماذا؟

لم يحصل ذلك وكانت لديهم الرغبة في طرق مجالات مختلفة وكان ينحصر دوري عندها على النصح والإرشاد العام ولهم حرية الاختيار بعد ذلك.

نعود إلى الذاكرة والذكريات،لكل مرحلة عمرية ظروفها يعبر من خلالها أناس، بمن كنت تقتدي؟ ولماذا؟

والدي كان ولا زال له كبير الأثر في حياتي وأستنير برأيه السديد في كل خطوة أخطوها وأسعى للعمل بها ووالدتي لم ولن أنسى دعمها الدائم ونصائحها التي ترسم طريقي في شؤون حياتي عامة. وفي مجال عملي كان للأستاذ الدكتور سعد الصالح (رحمه الله) عميد الكلية ولنصائحه وتوجيهاته كبير الأثر في عملي الأكاديمي والإداري.

أجيال تتغير.. كيف ترى طلاب الجامعة بين اليوم والماضي؟

لكل زمان ظروفه وانعكاساته التي تلقي بظلالها على جميع مناحي الحياة لكن يظل القاسم المشترك بين الجيلين العمل الدؤوب والطموح منقطع النظير والإصرار والعزيمة لتحقيق أهدافهم المنشودة.

الحياة دروس.. ما أبرز ما تعلمته؟

الحياة هي جامعة بحد ذاتها وكل يوم يمر عليك بمثابة درس وعبرة تستفيد منها ما يساعدك في جميع شؤونك.

معلم أو مسؤول في الجامعة يعني لك الكثير؟

الكل ولله الحمد ممن تعاملت معهم يعنون لي الكثير لا لشيء إلا لأنهم على أعلى درجات المسؤولية والإخلاص والتفاني لخدمة هذا الكيان العظيم والحرص على الوصول به لأعلى درجات التميز.

ما أجمل خبر أسعدك؟

جميع ما تحقق من إنجازات شخصية كانت مثار اعتزاز وفخر وسعادة لي ولعل أسعدها صدور الأمر الملكي الكريم بتعييني عضواً في مجلس الشورى لثلاث دورات متتالية.

> **جذبني المجال الصحي لما كنا نراه في المستشفيات من جوانب إنسانية**
>
> **الحياة جامعة بحد ذاتها وكل يوم يمر عليك بمثابة درس وعبرة تستفيد منها**
>
> **تلقيت كل الدعم والمساندة المعنوية والتقدير سواءً من والديّ أو من زوجتي**
>
> **كان للدكتور سعد الصالح (رحمه الله) كبير الأثر في عملي الأكاديمي والإداري**

Translated by: Eman Nasser
Supervised by: Aljawhara Alharbi

King Saud University Board of Directors Holds First Meeting Following Its Reconstitution

The Board of Directors of King Saud University held its first meeting following the approval of its reconstitution, chaired by His Highness Prince Dr. Abdulaziz bin Mohammed bin Ayyaf, Chairman of the University's Board of Directors, with the attendance of the Board members.

On this occasion, His Highness expressed his sincere thanks and appreciation to the Custodian of the Two Holy Mosques, King Salman bin Abdulaziz Al Saud, and His Royal Highness Prince Mohammed bin Salman bin Abdulaziz Al Saud, Crown Prince and Prime Minister—may Allah protect them—for the confidence and continued support the University has received, which have contributed to strengthening its journey and enabling it to effectively and efficiently fulfill its academic, research, and national roles.

His Highness, the Chairman of the University's Board of Directors, affirmed that the support and patronage extended to the University by the wise leadership—may Allah support them—have served as a fundamental pillar of its development, growth, and enhanced national contribution. He noted that the support and attention the University currently receives from His Royal Highness the Crown Prince are opening broader horizons for development, excellence, and global competitiveness, while strengthening its institutional and academic capabilities.

His Highness explained that KSU looks forward to keeping pace with the vision and ambitious aspirations of His Royal Highness the Crown Prince by developing its institutional framework in accordance with international best practices, enhancing the quality of education, scientific research, and innovation, and attracting distinguished talent and expertise from within the Kingdom and abroad. These efforts will support the achievement of the University's strategic objectives and strengthen its position among the world's leading universities.

He further affirmed that the Board will move forward in supporting the University's institutional transformation and advancing its education, scientific research, and innovation ecosystem in a manner that fulfills the aspirations of the wise leadership and strengthens the University's academic and research standing. He noted that, since its establishment in 1377 AH (1957), KSU has contributed to building national capabilities and preparing generations of qualified professionals and leaders. It has also established a strong academic and research presence through its contributions to knowledge production and its support for national development.

For his part, His Excellency Eng. Ibrahim bin Mohammed Al-Sultan, CEO of the Royal Commission for Riyadh City, affirmed that the reconstitution of King Saud University's Board of Directors represents a continuation of the University's development journey and an enhancement of its academic and research role, contributing to human capital development, attracting talent and expertise, and supporting scientific research, innovation, and the knowledge economy.

His Excellency noted that developing King Saud University's capabilities and strengthening its academic and research standing represent an important pillar of Riyadh's education, research, and innovation ecosystem. These efforts contribute to enhancing the city's competitiveness and attractiveness, attracting talent and expertise, and reinforcing its position as a hub for education, knowledge, and innovation.

The reconstituted Board of Directors of King Saud University comprises the Minister of Communications and Information Technology; the Minister of Human Resources and Social Development; the Minister of Transport and Logistics Services; the Minister of Education; the President of the Saudi Data and Artificial Intelligence Authority (SDAIA); Dr. Majed bin Ibrahim Al-Fayyad, CEO of King Faisal Specialist Hospital and Research Centre; Mr. Ahmed bin Ibrahim Langawi, representing the Royal Commission for Riyadh City; Dr. Edward Byrne, President of King Abdullah University of Science and Technology (KAUST); Mr. Turki bin Abdulrahman Alnowaiser, representing the Public Investment Fund; Dr. Sami bin Abdulaziz bin Saleh Al-Damigh; Dr. Abdullah bin Abdulrahman bin Abdullah Al-Shuwaier; Dr. Saeed bin Hussein bin Mohammed Al-Turki; Dr. Dima bint Saleh bin Abdulrahman Al-Adhl; Dr. Abdulrahman bin Hassan bin Abdullah Al Al-Sheikh; Dr. Ahmed bin Saleh bin Ali Al-Yamani; and the President of King Saud University.

King Saud University Launches Strategic Partnership with CIPD to Advance Human Resources Development

King Saud University has launched a strategic partnership with the Chartered Institute of Personnel and Development (CIPD), under the patronage of His Excellency the Acting President of the University, Professor Dr. Ali bin Mohammed Musmali. The partnership is represented by the Deanship of Human Resources, the Deanship of Skills Development, and the College of Business Administration, in cooperation with relevant entities across the University. It aims to develop human capital and enhance professional practices in accordance with the highest international standards.

The partnership focuses on five key pillars: professional capability building, research and knowledge, participation in professional events and activities, academic and professional accreditation, and the development of a specialized professional community. These pillars contribute to establishing an integrated and sustainable ecosystem for developing capabilities and competencies.

As part of its professional capability building efforts, KSU is working to develop its training ecosystem in accordance with the CIPD methodology. This includes qualifying practitioners, developing competency frameworks and maps, strengthening quality assurance mechanisms, preparing specialized research initiatives, exchanging expertise, and working

toward the accreditation of bachelor's, master's, and executive master's programs in human resources management in line with international standards.

On this occasion, Chief Human Resources Officer Mr. Abdulmajeed bin Mohammed Al Qusaibi explained that the partnership marks the beginning of a new phase of joint efforts and investment in people. He emphasized that the development of the human resources ecosystem is closely linked to institutional growth and the ability of organizations to adapt to change. People are the primary drivers of change, solution development, and the transformation of strategies into sustainable institutional impact.

He added that the partnership will contribute to enhancing the capabilities and competencies of human resources professionals by linking professional development pathways with recognized professional certifications and strengthening the integration between academic qualifications and practical application. This will enhance workforce readiness and align competencies with future needs and labor market requirements.

For her part, Dean of the Deanship of Skills Development, Dr. Rania bint Ibrahim Al Jadeed, affirmed that the partnership represents an important step toward establishing the University as a national reference for knowledge and expertise in the field of skills development. It also strengthens the University's contribution to evidence based knowledge production, competency development, and the advancement of professional practices in accordance with international standards.

In turn, Dean of the College of Business Administration, Dr. Reema bint Hassan bin Saeed, explained that academic and professional accreditation represents one of the partnership's key pathways. This will be achieved by aligning academic programs in human resources with international standards, thereby enhancing the quality of educational outcomes, connecting academic qualifications with professional practice, and opening broader opportunities for graduates to advance their careers and become part of a specialized professional community.

This partnership builds on the University's ongoing efforts to enhance its academic and professional competitiveness and support the development of national competencies in line with the objectives of Saudi Vision 2030.

غلا الغامدي ، وجد اللويمي
اريام القحطاني ، شهد التميمي

沙特国王大学董事会举行新组建后的首次会议

沙特国王大学董事会在获准重新组建后，召开了首次会议。会议由大学董事会主席阿卜杜勒阿齐兹·本·穆罕默德·本·阿亚夫亲王主持，全体董事会成员出席。

值此之际，阿卜杜勒阿齐兹亲王向两圣地监护人萨勒曼·本·阿卜杜勒阿齐兹·阿勒沙特国王，以及王储兼首相穆罕默德·本·萨勒曼·本·阿卜杜勒阿齐兹殿下（愿真主保佑他们）致以崇高的敬意与谢意。他表示，正是由于领导层对该大学的信任与持续支持，大学才得以不断推进自身发展，并高效、务实地履行其学术、科研与国家使命。

大学董事会主席强调，英明领导层（愿真主支持他们）对大学的关怀，是大学发展壮大及其对国家贡献不断提升的基石。他指出，王储殿下当前给予大学的大力支持与关注，为大学开拓了更广阔的发展空间，使其得以追求卓越、迈向世界前沿，同时进一步巩固了大学的机构能力与学术实力。

他阐明，沙特国王大学热切期望紧跟王储殿下的宏伟愿景与战略导向。为此，大学将采纳全球最佳实践，不断完善自身机构体系，全面提升教育、科学研究与创新的质量，并广泛延揽海内外杰出人才与精英，从而有力支撑大学战略目标的实现，巩固其在全球顶尖大学之列的地位。

他强调，董事会将坚定不移地推进大学的机构转型，优化其在教育、科研与创新领域的生态系统，以切实达成英明领导层的期望，并持续提升大学在学术与科研领域的卓越地位。他还回顾道，自1377年（1957年）创立以来，沙特国王大学在构建国家能力、培养各级国家专才与领军人物方面作出了卓越贡献；同时，大学通过其在知识生产和支持国家发展进程中的重要成果，牢固确立了自身的学术与科研地位。

另一方面，利雅得皇家委员会[1]首席执行官易卜拉欣·本·穆罕默德·苏丹工程师指出，沙特国王大学董事会的重新组建，是大学发展历程的延续，也是深化其学术与科研职能的重要举措。这将为提升人力资源能力、吸引海内外英才、推动科研创新以及发展知识经济注入强劲动力。

他表示，提升沙特国王大学的综合实力、巩固其学术与科研地位，是利雅得教育、科研与创新生态系统的重要支撑。这不仅有助于增强该城市在全球的竞争力与吸引力，也将提升其对各界英才的汇聚能力，进而巩固利雅得作为全球教育、知识与创新中心的地位。

新组建的沙特国王大学董事会成员包括：通信与信息技术大臣、人力资源与社会发展大臣、交通与物流服务大臣、教育大臣、沙特数据与人工智能管理局局长、费萨尔国王专科医院兼研究中心首席执行官马吉德·本·易卜拉欣·菲亚德博士、利雅得皇家委员会代表艾哈迈德·本·易卜拉欣·兰贾维先生、阿卜杜拉国王科技大学校长爱德华·伯恩博士、沙特公共投资基金代表图尔基·本·阿卜杜拉赫曼·努韦西尔先生，以及萨米·本·阿卜杜勒阿齐兹·萨利赫·达米赫博士、阿卜杜拉·本·阿卜杜拉赫曼·阿卜杜拉·舒韦尔博士、赛义德·本·侯赛因·穆罕默德·图尔基博士、迪玛·本·萨利赫·阿卜杜勒阿齐兹·阿泽勒博士、阿卜杜勒拉赫曼·本·哈桑·阿卜杜拉·阿勒谢赫博士、艾哈迈德·本·萨利赫·阿里·亚玛尼博士，以及沙特国王大学校长。

沙特国王大学与CIPD合作发展人力资源体系

沙特国王大学与特许人事与发展协会（CIPD）启动战略合作。在沙特国王大学代理校长阿里·本·穆罕默德·穆斯米利教授的主持下，大学人力资源事务部、技能发展事务部和工商管理学院代表学校参与此次合作，并与校内相关部门共同协作。

此次合作旨在推动人力资本发展，提升人力资源领域的专业实践水平，并按照国际最佳标准进一步完善和发展大学的人力资源体系。

此次合作聚焦五大核心支柱：专业能力建设、研究与知识、参与专业活动与学术交流、学术与专业认证，以及发展专业人才社区，从而构建一个全面且可持续的人力资源与能力开发体系。

值此之际，首席人力资源官阿卜杜勒·马吉德·本·穆罕默德·库赛比先生指出，该伙伴关系开启了共同工作与投资人才的新阶段。他强调，人力资源体系的发展与机构的发展及其应变能力息息相关，因为人是变革、创造解决方案以及将战略转化为可持续机构影响的核心动力。

他补充道，该伙伴关系有助于通过将发展路径与认证的专业证书相结合，并强化学术教育与实际应用的融合，来提升人才效能与综合能力，进而提高人才的成熟度，使其技能契合未来需求及劳动力市场要求。

技能发展事务部院长拉尼娅·宾特·伊布拉欣·贾迪德博士确认，该伙伴关系标志着重要的一步，它巩固了大学作为技能发展领域国家级知识与经验库的地位，增强了其对循证知识生产、人才资质认证以及按国际标准发展专业实践的贡献。

工商管理学院院长里玛·宾特·哈桑·本·赛义德博士则说明，学术与专业认证是该伙伴关系的核心路径之一，通过使人力资源领域的学术项目同国际标准接轨，从而提升产出质量，将学术资质与专业实践紧密结合，为毕业生开辟更广阔的发展空间并融入专业的行业社群。

该伙伴关系的建立，是大学为提升学术与专业竞争力、支持国家人才发展所做不懈努力的延续，契合沙特“2030愿景”的目标。

صورتان جماعية للطلبة المتميزين والموهوبين المشاركين في برنامج التدريب الخارجي والتبادل الطلابي لعام 2026م

فوائد لغوية

أ. د. عبدالله الدايل

حسم لا خصم

يشيع في الإعلانات التجاريّة استعمالٍ كلمة (خَصْم) عند الإعلام عن تخفيض سعر سلعة معيّنة؛ إذ يقال مثلاً: هناك خَصْمٌ خاص يصل إلى كذا وكذا، وهذا غيرصحيح؛ لأنّ الخَصْم هو العدوّ المخاصم، والصواب أن يقال: هناك حسْمٌ خاص يصل إلى كذا وكذا، أو تخفيض؛ لأنّ الحسم يعني قطع الشيء أو إزالته أي تخفيض السعر؛ لأنّ القطع والإزالة حذف، وهو الذي يناسب هذا المقام -كما في المعاجم اللغويّة، فهكذا نطقت العرب ففي المعجم الوسيط معانٍ معجميّة تدل بشكل أو بآخر: على القطع والإزالة والمنع وجميعها يدلّ على انقاص الشيء أو الأخذ منه؛ إذ ورد فيه: "حَسَمَ الشيء قَطَعَه، ويقال: حَسَمَ الداء: أزاله بالدواء و حَسَمَ العِرْق قَطَعَه وكَوَاه لئلا يسيل دمه، وحَسَمَ عنه الأمر أبعده وحَسَمَ على فلَان غرضه: منعه من الوصول إليه، وحَسَمَت الأم طفلها: منعته من الرضاع" في حين أنّ (الخَصْم) هو المخاصم والمنازع والمجادل - كما في المعاجم اللغويّة؛ ففي المعجم الوسيط: "خَصَمَه خَصْمًا وخِصَامًا وخُصُومةً: غَلَبَهُ في الخصام ... وجادله، ونازعه ... والخَصْم: المخَاصم أي العدو - قال تعالى: "وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ " سورة (ص) ، آية (21) فكلمة (الخَصْم) في الآية لفظ مفرد لكن يستوي فيه المفرد والمثّنى والجمع والمذكّر والمؤنّث، وقد يثّنى ويجمع، وجاء مثّنى في قوله عزّ وجل:" هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ " سورة الحج، من الآية 19، والجمع (خُصُوم).

الجامعة تعزز شراكاتها في التقنية الحيوية باتفاقية مع «بايومي» الكورية

رسالة الجامعة
التحرير

أبرمت جامعة الملك سعود، ممثلةً بعمادة البحث العلمي- مركز التميز البحثي في التقنية الحيوية، اتفاقية تعاون مع شركة بايومي الكورية (BIO.ME)، بهدف تعزيز الشراكات البحثية والتقنية وتبادل الخبرات في مجال التقنية الحيوية الطبية.

وتأتي الاتفاقية في إطار جهود الجامعة لتطوير منظومة البحث والابتكار، ودعم المشاريع البحثية المشتركة، ونقل المعرفة والتقنيات، بما يسهم في تسريع تطوير حلول ومنتجات حيوية طبية مبتكرة ذات أثر ملموس في القطاع الصحي.

كما تفتح الاتفاقية آفاقًا جديدة للتعاون بين الجانبين، من خلال توحيد الخبرات والإمكانات، نقل المعرفة، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الصناعي، بما يدعم توطين التقنيات الحيوية الطبية، ويرفع من فرص تحويل المخرجات البحثية إلى تطبيقات ومنتجات تخدم المجتمع وتواكب التطورات العالمية في هذا المجال.

ركن الذكاء الاصطناعي

عام الذكاء الاصطناعي AI THE YEAR OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE 2026

من الرياض.. حوار عالمي حول ذكاء اصطناعي يخدم الإنسان

حين يساعدنا الذكاء الاصطناعي في التعلّم والعمل واتخاذ القرار يصبح أمانه وعدالته أمرًا يهمّنا جميعًا. ومن هنا انطلق الحوار في النسخة الرابعة من منتدى اليونسكو العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الذي استضافته الرياض خلال الفترة من 14 إلى 17 سبتمبر 2026م. وجمع المنتدى أكثر من 150 متحدثًا وممثلين عن أكثر من 75 دولة ضمن أكثر من 35 جلسة رئيسية.

وجمع المنتدى جهات دولية ووطنية بارزة منها «سدايا» و«اليونسكو» والمركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي «إيكير» ومنظمة التعاون الرقمي والإيسيسكو والاتحاد الدولي للاتصالات وجامعة الأمم المتحدة. وأتاح هذا اللقاء تبادل الخبرات بين مسؤولين وباحثين ومختصين من مختلف أنحاء العالم حول قضية باتت تمس الجميع: كيف نجعل هذه التقنية أكثر نفعًا للإنسان وأجدر بثقته؟

وتناولت موضوعات المنتدى قضايا قريبة من واقعنا مثل مستقبل التعليم الجامعي وتأثير الذكاء الاصطناعي في العمل الثقافي وحماية الخصوصية والمسؤولية عن الأنظمة الذكية. كما ناقشت جلسات المنتدى استعداد الدول لاستخدام التقنية والتعاون في تنظيمها وتمويل المبادرات التي تساعد على تحويل المبادئ الأخلاقية إلى خطوات عملية. وكان الاهتمام منصبًا على كيفية الاستفادة من فرص الذكاء الاصطناعي مع فهم مخاطره والتعامل معها بمسؤولية.

وجاءت مشاركة جامعة الملك سعود إيمانًا بدورها العلمي والمجتمعي في هذا الحوار العالمي وتزامنًا مع عام الذكاء الاصطناعي 2026م ودعمًا لجهود المملكة في الاستخدام المسؤول للتقنية. وأتاح المنتدى لمنسوبي وطلبة الجامعة فرصة للاطلاع على تجارب متنوعة وتبادل الأفكار واستكشاف فرص التعاون في التعليم والبحث وخدمة المجتمع. وظهرت أهمية الحدث في توافد أصحاب الخبرة والمسؤولية لمناقشة أسئلة مشتركة؛ فالقرارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي تصل آثارها إلى الطالب في قاعته والموظف في مكتبه وكل شخص يستخدم خدمة رقمية. ولهذا كان الحوار حول أخلاقياته شأنًا مجتمعيًا يستحق الاهتمام. وهكذا جمعت الرياض خبرات العالم حول سؤال يهمّنا جميعًا: كيف نبني مستقبلاً أفضل مع الذكاء الاصطناعي؟ وفتح المنتدى المجال لتبادل الأفكار والتجارب فيما بقي الرهان على تحويلها إلى ممارسات تحمي حقوق الناس وتعزّز ثقتهم بالتقنية وتجعل فوائدها أقرب إلى حياتهم اليومية.

مكتب الذكاء الاصطناعي

رسالة الجامعة RISALAT AL-JAMEAH الخبر..ومنصة الحدث
المشرف على الإدارة والتحرير
د. محمد بن إبراهيم المستادي
0114673555
malmistadi@ksu.edu.sa
نائب رئيس التحرير
فهد بن حمود العنزي
0114678781
alafahad@ksu.edu.sa
http://rs.ksu.edu.sa
resalah@ksu.edu.sa